# العقد المنظم في جواب السؤال الوارد من الحرم المحرم

تأليف

الإمام القاضي

محمد بن صالح حريوه السماوي

تحقيق

إسماعيل بن ابراهيم الوزير

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الأول والآخر والظاهر والباطن أحمده سبحانه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على البشير النذير والسراج المنير المبعوث رحمة لكل الأمم محمد بن عبدالله صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله الطيبين وأصحابه المنتجبين.

وبعد..

فإنه لما وقعت في يدي مخطوطة في أصول الدين للشيخ العلامة القاضي محمد بن صالح السماوي المشهور بابن حريوه فقد رأيت القيام بتحقيقها إسهاماً في نشر التراث الديني في اليمن إذ ما يزال كثير منه حبيس الخزائن والذي أتصور أنه لو خرج للناس لأنار الدنيا بمعارفه وعلومه المختلفة. فمن المؤسف إهمال نشر هذا التراث القيم الدال على المستوى العلمي الرفيع الذي بلغته اليمن في حين كانت بقية البلدان الإسلامية في أدنى مستويات التخلف السياسي والفكري. فقد كانت اليمن آنذاك قبلة الباحثين عن الحقيقة، ومركزاً للإشعاع العلمي

الذي أضاء الكثير من الدروب المظلمة في العالم الإسلامي الذي اجتاحه جمود فكري كبير.

ولما كانت اليمن بهذا المركز العلمي الكبير فقد ورد إلى العلماء الأجلاء في الجامع الكبير بصنعاء، سؤال من الحرم المكي في الحجاز يسأل فيه صاحبه عن مسائل هامة أشكلت عليه في أصول الدين.

مثل: هل يجوز تأويل الآيات القرآنية المحتملة للتشبيه. بمعنى هل اللازم تفسير النصوص في القرآن بما يتناسب مع عظمة الله سبحانه وتعالى؟ أم إن الواجب حملها على ظاهرها مما يؤدي إلى الاعتقاد بأن لله سبحانه يداً ووجهاً وما شابه ذلك؟ وهل الله في السماء؟ وما هي حقيقة الاستواء على العرش؟ وهل الحق مع الجهميين أو مع المعتزلة أو مع أهل السنة؟

ولما لهذه الأسئلة من أهمية في أصول الدين فقد أجاب عنها عدد من العلماء ومنهم القاضي العلامة محمد بن صالح السماوي، ونظراً لما تميز به جوابه من قوة الحجة وروعة المنطق فقد انتشر داخل اليمن وخارجها. وهذا هو أحد الأسباب التي دعتني بعد أن أذن الله سبحانه وتعالى إلى تحقيق هذه المادة الثمينة وإخراجها إلى النور بعد أن ظلت مدة من الزمن ليست قصيرة مخطوطة حبيسة في الخزائن كغيرها من مئات المخطوطات الهامة.

والسبب الآخر لاختيار هذه الرسالة إنما هو كما قلت آنفاً إسهامٌ في نشر التراث اليمني العظيم الذي يدل أكثر ما يدل على أنه كان في تاريخ اليمن حياة علمية زاخرة بالأفكار والمؤلفات المتنوعة.

ومما لا شك فيه أن هذا التراث العلمي الزاخر أصبح ملكاً لليمنيين كل اليمنيين. وأنه جزءٌ من تاريخهم. ومن حق صاحب الشيء ومالكه أن يطلع على ما هو حقه وما يملكه. ومن حق اليمنيين أن يعرفوا تاريخهم الثقافي والسياسي والاجتماعي، وهو تاريخ زاخر بالحياة كما قدمنا وكما أنه جزء من تاريخ اليمن فهو جزء من التاريخ الإسلامي ككل ومعرفته والاطلاع عليه ودراسته حق لكل مسلم بل لكل إنسان.

وليس بالضرورة أن يكون المطلع مع هذا الاتجاه أو ضده فذلك شأنه، ولكن من واجبنا أن نحافظ على ذلك التراث وننشره ومن حقه أن يطلع.

ذلك ما قصدنا إليه، وما هو واجب كل يمني يحرص على معرفة تاريخ أمته الفكري وماجريات الفترة الإسلامية الطويلة.

لم يكن القاضي العلامة محمد بن صالح السماوي ضيق الأفق فيجيب على موضوع الاستفتاء في حد ذاته، ولكن نظرته كانت أعم وأشمل إذ تطرق في فتواه إلى

تلك الأمور التي حلت بالأمة الإسلامية من طرح للعقل واتباع للآباء بدون تمييز أو تمحيص، ونقدَ هذا الاتجاه نقداً لاذعاً، وحث كثيراً على استخدام العقل واعتبره النعمة الكبرى. وأكد أن التقليد في مسائل المعرفة لا يصح ولا يجوز وأنه سبب دمار الأمة وهوانها. فكشف عن الخطر الكبير - الذي يتهدد الأمة الإسلامية - الناتج عن إلغاء اعمال العقل والاعتماد على الأدلة الظنية في أصول الدين، وبين أن اعمال العقل في غاية الأهمية لمعرفة كثير من المسائل المتعلقة بالإلهيات وما دام العقل أساس التكليف فيجب أن توزن الآراء بميزان العقل المجرد، فما كان منها صواباً أخذ الناس به وما كان غير ذلك رد.

فالتعصب دليل الجهل وعدم الفهم، وصاحبه يميل مع هواه، وأمثال هذا يصعب بل يستحيل عليهم معرفة وجه الحق، ولذلك فقد حذر كثيراً من اعتبار الرجال والأشخاص مقياساً ومعياراً للحق فالمعيار الصحيح هو الحق في حد ذاته وبه وحده يعرف الرجال، وهو الحجة عليهم. وهذا هو الطريق الذي رسمه الشرع الحنيف وأوضحه الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده الإمام علي رضوان الله عليه الذي أكد على ذلك بقوله: «اعرف الحق تعرف أهله قلوا أو كثروا». فالحق حاكم لا محكوم عليه، وهو الذي يحكم على سلوكيات الأفراد ومعتقداتهم بالخطأ أو الصواب. وهذا هو النهج الذي يلزم اتباعه ولو تم

التسليم به لانزاحت كثير من أسباب الفرقة والعداء بين أفراد الأمة الإسلامية، ولا يهم بعد ذلك هل كان زيدٌ أو عمرو مصيباً أو مخطئاً فذلك لا يؤثر على الحقيقة في ذاتها، ولكن أناساً أخذوا الرجال مقياساً للحق والعدل فما قال أصحابهم كان حقاً وما عارضه أصحابهم كان باطلاً ولو أنه عين الصواب، ومن هنا وقعت الطامة على الأمة إذ صار أهل كل فرقة يقدسون رجالهم وينزهونهم من الأخطاء البشرية واعتبروهم ملائكة تسير على الأرض لا بشراً يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، ولولا أن يكذبهم الناس لقالوا إنّهم أجل وأعلى من رسل الله المطهرين، ولهذا فقد شنت كل فرقة حربها بدون هوادة على الفرق الأخرى، فاستحلت الدماء والأعراض وحصل في تاريخ المسلمين ما يندى له جبين المسلم.

وإن أدنى مراجعة للتاريخ لتكشف بوضوح مدى الانتهاك الذي تعرضت له الحريات وعلى وجه الخصوص حرية التعبير، حيث كممت الأفواه عن أن تنطق بكلمة الحق منذ أن حاول الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري أن يصدع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويصل الأمر بعد ذلك بزمن إلى أن يبيح عبدالرحمٰن بن مهدي[1] لنفسه دماء المسلمين والتمثيل بجثثهم إن خالفوه

(١) انظر ترجمته في ص ٦٢.

في الرأي. فقد روى عنه الذهبي أنه قال: «لو كان لي سلطان لألقيت من يقول إن القرآن مخلوق في دجلة بعد أن أضرب عنقه» وإنه لشيء محزن وأمر سيىء جداً أن يتقاتل المسلمون فيما بينهم لمجرد اختلاف وجهات النظر في بعض المسائل الدينية.

فكيف نؤمل لأمتنا تقدماً ورقياً وفوزاً بين يدي الله وهذه المفاهيم تعشش بيننا إلى اليوم، إن أولئك الذين يفرضون آراءهم بالقوة على الناس سيحصدون الخراب للأمة والدمار وسوء الحال في الدنيا والأخرى، ومن يعتبر نفسه مؤهلاً ليحكم على المسلمين بكفر بعضهم وإسلام البعض الآخر فقد ادعى ما ليس له، وتقلد ما يوبقه بين يدي الله سبحانه وتعالى.

ومن هذا المنطلق يصف القاضي محمد بن صالح السماوي الذين يتحمسون للمسائل الدينية بسبب نسبتها إلى مذاهب معينة في حين لو نسبت إلى مذاهب أخرى لوقفوا ضدها بأنهم إمّعة لا يرجى منهم خير للإسلام ويقول أيضاً: «وإن علمت أن الغالب على أبناء الزمن عدم الإنصاف وشدة التعصب لمذهب الآباء والأسلاف».

ثم يؤكد على أن الولوج في مسائل أصول الدين يوجب عدم الميل لمذهب أو آخر لمجرد كونه مذهباً معيّناً بل يجب التحلل من جميع المؤثرات، والنظر في أصول

الدين باستقلالية تامة ولو تعرض الباحث للاتهام بالابتداع أو الخروج عن الطريق. فيقول: «وإن كنتَ مِن مَن يعرف الرجال بالحق، وعرفت من نفسك الأهلية لسلوك تلك المسالك الوعرة التي ضل فيها كل خريت ماهر فاسلُك، فإذا وصلت وساعدك التوفيق على قطع تلك الطريق، والبلوغ إلى غاية التحقيق، وعرفت الحق من الباطل، فإذا عرفت فالزم، ولا تبال أكان الحق مع الجهميين أو المريسيين أو مع السنيين، فالحق أحق بالاتباع، وإن نبزت صاحبه الألسن ورمته بشين الابتداع».

## تعريف بالمؤلف

هو محمد بن صالح حريوه بن هادي السماوي الصنعاني كان ميلاده في العقد الثاني من المائة الثالثة عشرة من الهجرة النبوية أيام الإمام المنصور علي بن المهدي عباس.

نشأ وتعلم في مدينة صنعاء فالتحق بمدارس العلم شأنه في ذلك شأن من هم في سنه من أبناء زمانه، ولم يُضع الفرصة أو يتراخَ عن الجد والاجتهاد، بل أخذ ينهل من العلوم المختلفة بحدة ذكاء وقدرة واستيعاب يروي عطشه للعلم، وينهل من مشاربه.

فقرأ أولاً في علوم القراءات فأتقنها، وحفظ القرآن

غيباً، ثم أخذ في علوم النحو والصرف والمعاني والبيان وأصول الفقه، والفقه وقرأ على المشائخ في الكتب المتداولة في تلك العلوم ذلك الوقت، ثم اتجه كلية إلى تعلم المنطق وما يتوصل إليه من العلوم العقلية الحكمية. فنبغ في العلوم الرياضية والطبيعية والإلهية، وبلغ في ذلك مرتبة عليا. قال عنه القاضي محمد بن علي بن حسين العمراني في ترجمته «طلب العلم بفروغ بال، ونال منه في أيسر وقت ما لا يناله غيره في أحوال»[1].

وصل القاضي محمد بن صالح السماوي إلى درجة من العلم فاق بها أقرانه فعجزوا عن لحاقه أو إدراكه. شهد له بذلك مشايخه وزملاؤه، وكل من ترجم له يشيد به وبقوة علمه وذكائه، ودقة تحقيقه وبراعته.

قال العلامة محمد بن محمد زبارة في كتابه نيل الوطر في ترجمة القاضي محمد بن صالح «الشيخ العلامة الحافظ المحقق الفهامة البارع الألمعي»[2].

وقال عنه العلامة الحسن بن أحمد عاكش الضمدي في ترجمته «ذو القدم الراسخ في العلوم العقلية، والذكاء

---

(١) نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر لمؤلفه محمد بن محمد زبارة الصنعاني جـ ٢ ص ٢٧٤ ـ ٢٧٩ ـ
أحوال جمع حول وهو العام الواحد.

(٢) المصدر السابق.

الباهر، وجودة الألمعية»[1].

وقال عنه السيد محسن بن عبدالكريم بن إسحاق فيما ترجمه له «الفقيه العارف... وبالجملة فهو فرد في الزمان»[2].

وقال عنه السيد عبدالكريم بن عبدالله أبو طالب فيما ترجمه له: «هو الإمام المحقق المدقق... انقادت له شوارد العلوم بزمام، حتى فاق الأقران، وأقر له بالفضل وعلو الدرجة في علم المعقول كل إنسان»[3].

ويقول عنه العلامة محمد بن علي العمراني الصنعاني فيما ترجمه له: «وهذا الرجل جذوة نار تتوقد وسهم ألمعية إلى نحر[4] المشكلات مسدد صادق الفهم فيما سمعه، مجيد التحرير فيما صنعه»[5] واستمر في مدحه والإشادة به حتى يقول: «هذا ولما ينقل عذاره، ولاطر شاربه، وإن اخضر ازاره، وكان قد أعطى من جمال الخلق أوفر

---

(١) عقود الدرر بتراجم علماء القرن الثالث عشر، لمؤلفه الحسن بن أحمد عاكش الضمدي (مخطوط).

(٢) نيل الوطر.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مثبتة في الأصل إلى نحو، وكذا في بقية النسخ، والأصح ما ذهبنا إليه.

(٥) خبر إتحاف النبيه بخبر أفتاح المنصور وبنيه لمؤلفه محمد بن علي العمراني (مخطوط).

قسمه، كما نال من جلال الخصال ما لا يبلي الجديدان رسمه»[1].

وانطلاقاً من مسؤولية العالم وإدراكاً منه بأن العلم سبب رقي الأمم وازدهارها وأن ما عصي الله بأعظم من الجهل، أنشأ القاضي السماوي الحلقات العلمية في الجامع الكبير بصنعاء، يدرس فيها ويلقي فيها حكمه وآراءه المختلفة المتعلقة بشؤون الدين والدنيا معاً. فكانت حلقاته رياضاً يرتادها طلاب العلم ينهلون من معارفه ويستمعون إليه متأملين ما يمليه عليهم من المعارف العلمية المختلفة.

ويتجه القاضي السماوي إلى البذل والعطاء أيضاً عن طريق الكتابة والتأليف وقد شهد له العلماء بأن في مؤلفاته من الفوائد ما يدل على قوة تمكنه ودرايته الدقيقة بالعلوم المختلفة مع أن الأيام لم تمهله ليكمل كثيراً منها فقد استشهد بسيف المهدي عبدالله وعمره لا يتجاوز نيفاً وعشرين عاماً.

ونعرض فيما يلي بعض مؤلفاته:

١ - قام بشرح تجريد نصير الدين الطوسي وهو كتاب في أصول الدين، فبلغ إلى آخر بحث الوجود والعدم، وبنى هذا الشرح على قاعدة مفادها أن حكم العقل

(١) خبر إتحاف النبيه بخبر أفتاح المنصور وبنيه لمؤلفه محمد بن علي العمراني (مخطوط).

المجرد لا يختلف من شخص لآخر، وأيما خلاف حصل فإنما هو بسبب اللفظ، قال محسن بن عبدالكريم: «وبنى شرحه على أصل قرره وهو أن حكم العقل لا يكون إلا واحداً، فما كان من الاختلاف في المسألة الواحدة فإنما منشؤه اللفظ»[1] ويقول العلامة محسن بن عبدالكريم: «فأرجع الخلاف إلى وفاق، وأبان عن فهم ثاقب في ذكاء باهر ويد طولى في ذلك العلم»[2].

وقد ذكر مترجموه أنه انفرد بمسائل في المنطق لم يسبقه أحد إليها، منها أن مسائل المنطق بديهية وما يذكر في العلم من الأدلة فإنما هي منبهات للعقل.

٢ ـ له كتاب منتهى الإلمام بأحاديث الأحكام، مجلدان، والأحكام في الحلال والحرام كتاب للهادي إلى الحق يحيى بن الحسين رضي الله عنه، وقد خرّج المؤلف الأحاديث الواردة في كتاب الأحكام ونسبها إلى أمهاتها. قال العلامة عبدالكريم أبو طالب واصفاً كتاب منتهى الإلمام: «جمع فيه من الأحاديث ما لم يجمع في غيره مما اتفق عليه الشيخان وغيرهما»[3].

---

(١) نيل الوطر. (٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

٣ - له الغطمطم[١] الزخار وهو كتاب في الانتصار لكتاب الأزهار الذي نقده القاضي الشوكاني بكتابه السيل الجرار. فألف القاضي محمد بن صالح السماوي كتاب الغطمطم رداً على القاضي الشوكاني.

وصف العلامة عبدالكريم أبو طالب كتاب الغطمطم الزخار قائلاً: «كتاب ما حوت مثله في تحقيقه الأسفار، لما اشتمل عليه من كثرة مسائله وتخريجها على مقتضى القواعد»[٢]. وقال عنه المولى الحافظ العلامة القاضي أحمد بن عبدالله الجنداري: «ومن طالعه علم أن لصاحبه اليد الطولى... واستنهض خيل الأدلة ورجلها، وتكلم عليها، وذكر الجرح والتعديل، وأحسن الجدال وكان يستطرد رداً على السيد حسن الجلال، وهو مجلدان تشد إليهما الرحال»[٣].

وكتاب الغطمطم الزخار وصل فيه المؤلف إلى باب صلاة الخوف وعندها انقطع تأليفه بسبب حبسه ثم استشهاده رحمه الله تعالى، كما سنبين.

---

(١) الغطمطم: البحر العظيم.

(٢) نيل الوطر.

(٣) الجامع الوجيز في وفيات العلماء أولي التبريز لمؤلفه أحمد بن عبدالله الجنداري (مخطوط).

٤ ـ شرع المؤلف في شرح مقدمة التصريف لابن الحاجب.

٥ ـ شرع أيضاً في اختصار طبقات الزيدية.

٦ ـ له كتاب الضعفاء من الطبقات.

٧ ـ له الضعفاء والذيل والتكميل.

وإذا قلنا إن العلامة السماوي يعتبر مرجعاً لغيره من العلماء فإنا لا نبالغ في ذلك فقد شهد له الكثير بتوقد ذكائه وبدقته الفائقة في الاستنباط الصحيح وكما يقول العلامة العمراني «وسهم ألمعية إلى نحر المشكلات مسدد»[1] وقال عنه الحسن بن أحمد الضمدي «وقد سألته عن عدة مسائل مشكلة في علوم الآلة وفي غيرها فأجاب عليّ بجوابات بديعة رافعة للإشكال، وبحسن تحقيق وبراعة في التعبير»[2].

ثم يقول الضمدي: «وطلبت منه الإجازة فأجازني لفظاً فيما تصح له روايته وتنتهي إليه درايته»[3].

والقاضي محمد بن صالح خريج المدرسة الزيدية التي لا ترضى بالظلم مهما كان نوعه أو مصدره.

---

(١) إتحاف النبيه.

(٢) عقود الدرر. (مخطوط).

(٣) المرجع السابق.

وبسبب هذا نراه واحداً على الدرب يقدم نفسه في سبيل الحق، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصل من الأصول الدينية عند الزيدية، ولهذا فإن الذين استشهدوا منهم دفاعاً عن مبادىء الإسلام كثير وما محمد بن صالح إلا واحد من أولئك الأئمة العظام الذين سلكوا هذا الدرب العظيم، فقد أشبع محمد بن صالح هذه المبادىء والمثل القيمة منذ نعومة أظفاره، وتشربها مع مرور الأيام وهو ذلك الرجل الحريص على أن يكون للعلماء دورهم في بناء المجتمع، ورفع ما قد يقع فيه من ظلم أو استبداد، فالحكم في عصره قد تحول من الإمامة السوية القائمة على الحق والعدالة والمساواة وكفالة الحريات وغيرها من مبادىء ومثل وتعاليم الإسلام في الحكم، إلى ملك لا يقيم للمبادىء الإسلامية وزناً إذا تعارضت مع مصلحة الحاكم وإن ظلَّ الحاكم متسمياً هو أو نظامه باسم الإمامة، فقد أُفرغ هذا الاسم من محتواه وأبعد عملياً عن معناه الاصطلاحي الذي تعارفت المجتمعات الإسلامية وفقهاء الأمة عليه. لهذا فقد دخل هذا النظام الشكلي للإمامة مع ابن حريوه في صراع مرير وساعد الإمام على ذلك علماء المصلحة والمناصب السلطانية، وتكاتفوا للإيقاع بهذا العالم العامل بعلمه، فاتهموه في دينه، ونسبوا إليه ما لم يقله افتراءعليه، وكما قلنا فلما لم يبق من الإمامة إلا الاسم فقد تنكر الإمام لمبادىء الحق

والعدالة وكشر عن أنياب الملوك للفتك والتنكيل والقتل إن لزم الأمر. ويتعرض السماوي للمحن والابتلاء بسبب تمسكه بالحق ودعوته إلى العدل، ولا يثنيه ذلك عن المضي في طريق الخير والنجاة فهو يعلم أن الذين سبقوه على هذا الطريق علماء أفاضل وأئمة أعلام بذلوا أنفسهم لتشييد ذلك البناء الرائع من الحق والبر والعدالة والقيم الإنسانية العليا، ذلك البناء الذي طالما تاقت إليه نفوس المظلومين والمحرومين من أبناء المجتمعات الإسلامية المهدورة حقوقها وكرامتها، بسبب وجود بعض الحكام الطغاة الذين تسلطوا على دفوف الحكم منذ نهاية عصر الراشدين، كل هدفهم من الحكم إشباع رغباتهم وشهواتهم، إذ وجدوا المباركة والتأييد على هذه الفواسق من العلماء الذين جهلوا جوهر الدين أو تجاهلوا تعاليمه الداعية إلى نشر الخير والبر والعدالة بين الناس، فطوعوا بعض نصوصه لمصلحة الحاكم ومصلحتهم، وإن لم يجدوا نصاً اخترعوا الأحاديث ونسبوها إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم خدمة للحكام ومحافظة على مناصبهم، فتمكن أولئك الطغاة بمعاونة فقهاء السوء من إحكام السيطرة على الأمة الإسلامية وتخديرها إلى يومنا هذا باسم الدين وباسم الإسلام، وحثوا الأمة على الرضا بالواقع وفسروا الواقع السيّىء للأمة الإسلامية بأنه قضاء وقدر من الله تعالى، ومن حاول الإصلاح وتعديل الوضع

حكموا عليه بالزندقة والكفر، وأهدروا دمه ونشروا الشائعات عنه بين العامة والغوغاء وحثوهم على ملاحقته ومطاردته أينما كان.

وتحدث هذه المآسي باسم الإسلام مع أن الإسلام ينكر على هؤلاء أقوالهم وتصرفاتهم غير الدينية، ويحث الجميع على فضح سلوكياتهم الشائنة، وتنحيتهم عن مراكز التأثير في الأمة، وهكذا يكون علماء السوء حرباً ضروساً على المناضلين والمجاهدين من أبناء الأمة.

ويأتي القاضي السماوي وأمثاله من العلماء المجاهدين محاولين تصحيح المفاهيم المغلوطة التي أصابت الأمة وانتشرت بين أبنائها، فالإمامة إن لم تكن ملتزمة بالمبادىء الإسلامية وقواعد الحكم في الإسلام لا فرق بينها وبين الملكية، وكذلك الجمهورية التي لا تلتزم بالدساتير والقوانين المقرة للديمقراطية والشورى والمنشئة للمؤسسات الدستورية لا فرق بينها وبين النظام الملكي المستبد.

والمهدي عبدالله لا يحتمل أي نقد لتصرفاته وأفعاله المخالفة لأحكام وقواعد الإسلام ومبادئه شأنه في ذلك شأن كل حاكم ظالم، فصوت القاضي محمد بن صالح صوت نشاز عنده يجب أن يستميله إلى جانبه، وإن تعذر ذلك فيجب إسكاته ولو بالقضاء عليه.

ومما حدث في مدينة المخا نرى تهاوناً كبيراً بالدين وباستقلال البلد آنذاك وعلى مرأى ومسمع من العلماء الذين لم يحركوا ساكناً تجاه ما يجري من إهدار لعزة وكرامة المسلمين. يقول العلامة محمد بن إسماعيل الكبسي في أثناء ترجمته للإمام أحمد بن علي السراجي في شرح تتمة البسَّامة ما ملخصه أن بعض الإفرنج في المخا حاول اغتصاب امرأة من أهل تعز مقيمة في مدينة المخا فكانت تدافع عن نفسها وتصرخ، فلبى استغاثتها رجل من أهل صنعاء كان متوجهاً إلى مكة المكرمة لأداء مناسك الحج. وأقدم على الجندي الإفرنجي، فضربه الجندي فاتقاه الفقيه بطعنة كادت تودي بحياته. ووصل أهل المدينة بالفقيه إلى والي بندر المخا فعظم عليه الأمر واشتد غيظاً وأراد أن يعاقب الفقيه على ما فعل فأنف لذلك طائفة من العسكر، وتجمع بعض العسكر على العامل محتجين ومهددين، وانتهى الأمر إلى إرسال الفقيه إلى صنعاء. وما إن وصل إلى صنعاء حتى تم سجنه، ولعدم وجود أي مبرر شرعي لسجنه ترجح للبعض تحرير سؤال إلى العلماء بالواقعة وما ترتب عليها، ليكون الجواب مرتكزاً لإطلاق سراح الرجل. وأوصل هؤلاء السؤال إلى العلامة محمد بن صالح السماوي لما يعرفونه عنه من التقوى والصلاح. وهو الذي لا يخاف في الله لومة لائم. فأجاب على السؤال بما تمليه مسؤولية العالم في مثل هذه

الحال ولم يقتصر على الحادثة إذ تعدى ذلك إلى أن نقد المهدي نقداً شديداً. فنعى عليه سلوكه وصرح بتهاونه في الدين، وبيَّن مواقع الفساد في الحكم. وأشار إلى الأسباب التي أدت إلى دخول الإفرنج البلاد[1].

يقول «الكبسي» فلما وصل ذلك الجواب ضاقت بالمهدي وسيعات الرحاب، وكأن أهل الشقاق قد ثقل عليهم مقام هذا العالم وكان شجى في حلوقهم وقذى في أعينهم، قد ألقمهم الحجارة»[2].

ولا تمر هذه الإجابة مروراً عابراً بل أحدثت ضجة كبرى في المجتمع اليمني ويعظم علماء السلطان الأمر على المهدي. ويعتبر الجميع أن الفرصة قد حانت للتخلص من هذا العالم الجليل، ويستجيب المهدي لداعي الضلال. ففي سادس عشر ذي الحجة وكما يروي الكبسي «أوقع ذلك الظالم بهذا العالم، وأرسل رسله لإخراجه من منزله وإهانته كما يفعل أهل الجرائم من ضرب المرافع على ظهره، والدوران به في أزقة المدينة والأسواق على رؤوس الخلائق وأخلاط الرقاق، ثم ضربه بالجرائد»[3] وعلى مرأى ومسمع من العلماء بمن فيهم

---

(١) نيل الوطر.
(٢) المصدر السابق.
(٣) نيل الوطر.

القاضي محمد بن علي الشوكاني[1] وغيره.

وتتسلسل الأحداث بهذا العالم إذ لم يقتصر الأمر على أن ساقوه سوق المجرمين وداروا به في الشوارع والأسواق يضربون الطبول على رأسه ويحرضون عليه العوام. فأتبعوا ذلك بجلده بجرائد النخل على ما فيها من شدة وقسوة ثم صدر الأمر بسجنه في صنعاء، وما هي إلا أيام قلائل حتى نفوه من صنعاء إلى جزيرة كمران في البحر الأحمر، وبعدها يصدر أمر آخر بضرب عنقه في مدينة الحديدة.

ويستشهد هذا العالم المجاهد في عاشر محرم سنة ١٢٤١هـ، ولا يقتصرون بذلك إذ يبالغون في النيل منه بصلبه وإبقائه مصلوباً حتى ثالث عشر شهر جمادى الأولى من العام نفسه. يروي ذلك عدد من الذين ترجموا للعلامة السماوي فيقول الكبسي: . . . «وأرسله إلى بندر الحديدة في شاطىء البحر، وكان ضرب عنقه وصلبه هنالك»[2]. وصلب القاضي السماوي إنما ذكر الناس والسائرين على الدرب بذلك الطريق الذي اختطه الحسين بن علي رضي الله عنه وسار عليه من بعده الإمام زيد بن علي.

---

(١) الجامع الوجيز، ومقدمة ديوان الهبل لأحمد محمد الشامي.
(٢) نيل الوطر.

وكأن العاشر من المحرم هو يوم الشهداء الثائرين على الجور والباطل.

وباستشهاد القاضي محمد بن صالح استرجع الناس ذكريات أحداث مؤلمة جداً وقعت على الإمام زيد بن علي، فلقد صلبه هشام بن عبدالملك مدة تزيد على أربع سنوات وما أنزل من الصلب إلا عندما أمر الوليد بن يزيد بن عبدالملك بإحراق جثمانه الطاهر وذره في نهر الفرات. وإذ يبلغ الظلم ذروته يستكثر الملوك عليه قبراً يضم رفاته الطاهر، وبالتأمل والمقارنة بين الحادثتين المروعتين وجد الناس أن الأمور ذاتها التي نادى بها القاضي السماوي هي تلك التي نادى بها من قبل الإمام زيد بن علي وللسبب نفسه قتل الإثنان وصلبا في سبيل الله.

ولهول الموقف الذي نزل بالقاضي السماوي يتخفى كثير من العلماء عن أنظار المهدي فيفر القاضي محمد بن إسماعيل جغمان وهو أحد تلامذة السماوي مع غيره من الطلبة وآخرون من العلماء من وجه المهدي في صنعاء إلى حيث لا تصل يده إليهم.

وقد كانت الفاجعة باستشهاده على الأمة كبيرة، وكان أثرها عظيماً، فقد تأثر الجميع بذلك أصدقاؤه ومخالفوه يقول الكبسي: «فعظمت هذه القضية على الموالف والمخالف، وأجرت المدامع وصكت المسامع، ولقد ظفر

هـذا العـالم بـرفيـع الـدرجـات وتمتـع بـالــزلفى، وشقي المجترىء بجرأته»[1].

ويحـدث كل مـا جرى بـالقاضي السمـاوي في مدة لا تزيد عن أربعة وعشرين يوماً، ولكن صلبه يستمر مدة تزيد على أربعة أشهر.

ولقـد تفاقم الأمـر بين الناس وكـاد الأمـر يفلت من يـد المهدي نتيجةً وتفاعلاً مع استشهاد السماوي،لذلك وتهدئة لهم دبـر المهدي ومعـاونـوه من العلمـاء إشاعة مفادهـا أن المهدي كان قد أرسل رسولاً إلى عامل الحديـدة بالتـوقف عن قتل السماوي ولكن الرسول لم يصل إلا بعد استشهاد السماوي[2]، والواقع يثبت أن المهدي لم يرسل أحداً، إذ لو كان قد رجع عن الأمر بقتل السماوي لمـا أبقاه مصلوبـاً مـدة أربعة أشهـر، ولأمربـدفنـه حـال علمـه بعـدم لحـاق الرسول، فبقـاء السماوي مصلوبـاً دليل على عـدم تراجـع المهدي عن الأمر بقتله.

ومع أن القاضي محمـد بن علي الشوكـاني هو الـرجل الثـاني في البلاد آنـذاك وأكبـر مسؤول في دولـة المهـدي وقاضي قضاته[3] إلا أنه لم يعلن موقفه حيال تنكر المهـدي

(١) نيل الوطر.
(٢) الجامع الوجيز.
(٣) مقدمة ديوان الهبل أحمد محمد الشامي.

لمبادىء الشريعة في الحكم، وحول سلوكيات المهدي المنحرفة عن تعاليم الدين الإسلامي، كما أنه لم يعلن موقفه حول ما يجري بالقاضي السماوي على وجه الخصوص فوضعه ذلك موضع تساؤل من بعض العلماء الذين ثارت شكوكهم في موقفه.

ونعود إلى ما حرره مترجمو العلامة السماوي حول استشهاده.

قال الضمدي في ترجمته «وقد انتهى حاله إلى أن أغرى عليه إمام صنعاء عبدالله الملقب المهدي بن أحمد المتوكل، وأودعه دار الأدب، وضرب بالجريد، ثم نفاه إلى جزيرة كمران وبعد ذلك رجع إلى الحديدة... وبعد رجوعي إلى الوطن لم يفاجئني إلا الخبر أنه ضرب عنقه ببندر الحديدة بأمر إمام صنعاء عن فتوى من بعض علماء وقته»[1].

ويقول الجنداري «سنة ١٢٤٠هـ فيها كان انقطاع تأليف الشيخ العلامة محمد بن صالح السماوي لما جمعه من الرد على القاضي محمد الشوكاني، لأن تأليف الشوكاني السيل الجرار أكثر فيه الاعتراضات على الأزهار وعرض بمؤلفه (أحمد بن يحيى المرتضى) بأنه جاهل، ونحو

(١) عقود الدرر.

ذلك. . . . فرد عليه الشيخ كتاباً سماه الغطمطم الزخار، وأغلظ في المقال. . . فلما وصل إلى صلاة الخوف وشى به الوشاة إلى المهدي»[1].

ويقول الجنداري أيضاً «ووشى به. . . الشوكاني والرباعي»[2] ثم يقول: «فلما كان سادس عشر من ذي الحجة دعاه ووبخه»[3] ثم يقول: «سنة ١٢٤١هـ فيها بعاشر محرم أخرج الشيخ محمد بن صالح وأنزل الحديدة وأمر المهدي متوليها فتح بن محمد بقتله وصلبه، فامتثل وفعل وبقي مصلوباً إلى ثلاث عشرة خلت من جمادى الأولى، وقيل إن المهدي أرسل رسولاً عقيب ذلك لا يقتل ولم يلحق»[4].

ولما كان السماوي لا يسعى إلى مال أو جاه فقد رفض أن يبيع علمه للحاكم. ولذلك فقد كان جريئاً في دفاعه عن الحق والعدالة مما أدى إلى أن يتكالب عليه أصحاب المصالح والأهواء الدنيوية فدبروا له مكائد انتهت باستشهاده. وهذا هو ما كان يعلمه السماوي نفسه. وعلمه بما يحيكه الآخرون ضده لم يثنه أو يوهن عزيمته عن ما

---

(١) الجامع الوجيز.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.

رآه واجباً دينياً عليه أن يسطع به في وجه الظالم محققاً بذلك قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «العلماء ورثة الأنبياء».

فقد فهم العلامة السماوي الحديث على وجهه الصحيح. فالعلماء هم الذين يقومون المسار إذا انحرف ويتحملون في سبيل الحق والخير والعدالة كل ما تحمله الأنبياء في سبيل نشر دعوتهم، فقد تعرض الأنبياءلجميع وسائل الحرب الدعائية من سب وشتم وملاحقة وإيذاء واتهام بالسحر والكهانة والجنون، وغير ذلك من وسائل كانت تنتهي في كثير من الأحيان بقتلهم عليهم صلوات الله، فوراثة العلماء للأنبياء إنما تكون من هذا المفهوم الذي يحمِّل العالم مسؤولية مراقبة الحاكم وتعديله إن أخطأ والوقوف ضده والعمل على إزالته إن لم يلتزم بقواعد الإسلام ومنهجه في الحكم.

ومن رواية الضمدي الآتية نعرف أن السماوي لم يطلب جاهاً ولا مالاً ولا غير ذلك من متاع الدنيا. «وقد سألته عن السبب الموجب لما هو فيه فأجاب عليَّ بما معناه أنه مبغي عليه بما حصل، وأنه لم يزاحم أحداً من أهل عصره في وظيفة ولا عمل»[1]. ومن هنا نعلم أن

---

(١) عقود الدرر.

خوف الآخرين من العلامة محمد بن صالح ومن كلمته القوية وشدة تأثيره هو الذي دفعهم للإيقاع به كي يأمنوا جانبه. فاستغلوا معارضته للمهدي عبدالله ونقده العلماء المداهنين وفقهاء السلطان، استغلوا ذلك في الواقعة التي حدثت في المخا، إذ لم يقتصر السماوي في فتواه على الحادثة موضوع الاستفتاء فقط. فمن جانب حمل المهدي مسؤولية الفساد في البلاد، وأنه لولا انهماك المهدي في لذاته ومصالحه لما جرى ما جرى ولما ضاعت الحقوق ودنست الأعراض. ومن جانب آخر حمل العلماء المسؤولية أيضاً لسكوتهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومداهنتهم وسعيهم وراء الجاه والمناصب.

وتقوى القاضي السماوي وزهده لا يخفيان على أحد، ومع ذلك فالناس حوله بين محب متشيع فيه وبين حاسد له، وهذا دائماً شأن العظماء، يقول الضمدي: «والناس في حاله لما ارتحلت إلى صنعاء وخالطت علماءها رأيتهم في شأنه طرفي نقيض بعضهم يتشيع فيه ويثني على تحقيقه في العلوم وأنه كامل الإيمان صحيح العقيدة، وأنه ما حمل من حمل عليه غير الحسد الذي ما خلى منه جسد، بسبب ما منحه الله تعالى من العلوم التي بز[1] بها جميع

---

(١) بز: فاق.

أقرانه وفاق بها أهل زمانه، وبعضهم يعكس الأمر وينسب إليه رأي الفلاسفة في عقائدهم والتحامل على الصحابة والطعن على الأفاضل من حملة الشرع المحمدي من أهل زمانه»[1].

وما ورد على لسان الفريق الثاني من قولهم «والطعن.. الخ» يبين أن لهؤلاء المطعون فيهم دوراً في القضاء على العلامة السماوي، وإذا كان القاضي السماوي قد نقد تصرفات هؤلاء أو بعض سلوكياتهم فإنما كان ذلك غيرة للإسلام، فهو ذلك العالم الذي لا يغتر بالرجال مطلقاً، فالمقياس عنده هو الحق لا الرجال، ومن هذا المنطلق كان شديد النقد لعلماء عصره على تخاذلهم وتقاعسهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لذا وشوا به واتهموه بالخروج عن الدين كي يغرروا على العامة، تماماً كما حدث لغيره من العلماء من الصدر الإسلامي الأول. وشجعوا إمام صنعاء على قتله وسهلوا له الأمر، ومن هنا يذكر الجنداري أن السماوي انقطع عن تأليف كتابه الغطمطم الزخار بسبب ما وشى به الوشاة ويذكر أيضاً أن القاضي الشوكاني والقاضي الرباعي قد اتهما ابن حريوه بالطعن على الصحابة، وينفي الجنداري أن ابن حريوه قد وقع في شيء من ذلك، ويذكر أن الموجود بخطه الترضية

(١) عقود الدرر.

على المشائخ قال: «ووشى به.. الشوكاني والرباعي ووصفوه بالاحتراق وليس فيه منه شيء، والموجود بخطه الترضية على المشائخ»[1].

وكما قلنا فقد اتهم الناس بعض العلماء المقربين من المهدي عبدالله بتحريضه على قتل القاضي السماوي، وقد كان الخلاف على أشده بين القاضي محمد بن صالح السماوي والقاضي محمد بن علي الشوكاني، وقد بلغ هذا الخلاف أوجه بما كتبه القاضي السماوي عن القاضي الشوكاني في كتابه الغطمطم الزخار، ويؤكد الضمدي ما سبق أن ذكره الجنداري بقوله: «قد أغرى عليه إمام صنعاء»[2] ثم يذكر أن قتله «كان بأمر إمام صنعاء عن فتوى بعض علماء وقته»[3].

ومما سبق نستبين الصراع المرير الذي كان بين العلماء لقرب بعضهم من السلطان وتباعد البعض الآخر ولقد انتهى هذا الصراع بأن أفتى بعضهم بقتل القاضي السماوي.

وهنا لا يكتفي الضمدي بما قاله السماوي عن نفسه إنه

---

(١) الجامع الوجيز.
(٢) عقود الدرر.
(٣) المصدر السابق.

مظلوم ومبغي عليه، إذ يرى أنه لا بد من سؤال أعلم الناس به وهو شيخه القاضي أحمد بن عبدالله النعمان، ويأتي حديث القاضي النعمان مؤكداً أن السماوي لم يكن يطمع في جاه ولا مال، وأن له منزلة رفيعة وتقوى عظيمة، وأن ما جرى عليه إنما هو بسبب حسد بعض العلماء ولأغراض في نفوسهم.

ويقول الضمدي «وقد سألت عنه شيخنا أحمد بن عبدالله المذكور، وهو من أخص الناس به وقد جلس بين يديه سنوات، فأثنى عليه غاية الثناء، وأطراه غاية الإطراء، وأنه من حملة الحجة ومن أئمة العلم والعمل، وما جرى عليه إنما لأغراض في النفوس من المعاصرين من أهل المناصب، وبرأه مما نسب إليه. وأنه مظلوم»[1].

ولكي لا يتبادر إلى الذهن شك فيما قاله القاضي النعمان يوضح الضمدي منزلة النعمان بين العلماء ودرجته وتقواه فيقول: «وشيخنا المذكور من أكابر العلماء، ومن أهل التقوى، لا يتكلم بما لا حقيقة له»[2].

ولعظم تأثر الناس باستشهاد القاضي السماوي في ريعان شبابه وحزنهم عليه ظهرت بينهم بعض الشائعات

---

(١) عقود الدرر.

(٢) المصدر السابق.

المختلفة للتأكيد على مظلومية القاضي السماوي. منها أنهم سمعوه وهو مصلوب يردد التهليل وتلاوة أوائل سورة طه. ومنها أن أحد الأفراد في بعض الليالي أراد نزع ثيابه فسمع هاتفاً يقول: «دع ثياب المظلوم عليه».

والذي نستشفه من هذه الشائعات ليس أكثر من تعاطف الناس معه، ومع قضيته، فعبروا عن ذلك بهذه الشائعات التي وجدوا فيها سلواناً لهم عن تقصيرهم في نصرة القاضي السماوي. فعمدوا إلى إضفاء خوارق العادات إليه بعد موته. وذلك نوع من التبرير العاطفي حزناً عليه وأسفاً لعدم مؤازرته.

وقد تم إنزال جثمانه الطاهر في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤١هـ بعد صلبه ما يزيد على أربعة أشهر، وتولى تجهيزه بعض أفاضل أهل الحديدة ودفن بجانب الجبانة وقبره مزور مشهور[1].

رحم الله القاضي محمد بن صالح السماوي ورضي الله عنه وعن كل مجاهد باذل نفسه في سبيل رفع الانحراف والظلم على أساس من مبادىء الإسلام الحنيف دين الله الخالد إلى يوم الدين.

---

(١) المصدر السابق.

## صفة المخطوطة

المخطوطة التي اعتمدت عليها وجعلتها أصلاً تم نقلها من نسخة تم تحريرها يوم الاثنين ٢١ من شهر ذي القعدة سنة ١٣٠٦هـ وتم النقل منها يوم السبت ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٧هـ. ولم يذكر فيها اسم الناسخ وفي هذه النسخة سقط وتصحيف لبعض الكلمات.

واعتمدت في التصحيح نسختين الأولى هي:

النسخة ب: وهي منقولة من نسخة ذكر فيها أنها منقولة من الكتاب الأم الذي كتب بخط المؤلف في شهر شوال سنة ١٢٣٩هـ وكان النقل منه سنة ١٢٤١هـ ولم يذكر اسم الناسخ فيها. ومعنى ذلك أنها منسوخة في العام نفسه الذي استشهد فيه المؤلف.

والثانية هي:

النسخة ج: وهذه النسخة منقولة من خط الشيخ العلامة القاسم بن الحسين بن الإمام المنصور في ليلة الجمعة ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨هـ الذي نقلها من الكتاب الأم بخط المؤلف وناسخ هذه النسخة هو القاضي العلامة أحمد بن يحيى السياغي.

وقد سلك العلامة السماوي في مؤلفه هذا مسلكاً رائعاً، إذ بدأ بمقدمة ذكر فيها الداعي إلى كتابة هذه

الرسالة، ثم ذكر ما ستحويه الرسالة من المعارف، وأورد أولاً رأي الفريق المخالف وأدلته، ثم أورد رأي الفريق الثاني وأدلته، ثم سعى إلى إبطال أدلة الفريق المخالف، وبهذا خلص إلى صحة أدلة الفريق الثاني. وختم الرسالة بمخاطبة السائل وتحذيره من التعصب وأنه إذا كان أهلاً للبحث والنظر فعليه أن يستعمل عقله وقدراته للوصول إلى الحقيقة. وإن وجد في نفسه عجزاً فعليه التوقف وعدم الخوض فيما يعجز عنه، إذ التقليد في أصول الدين لا يجوز.

وقبل أن أختم هذه المقدمة لا يفوتني أن أشكر القاضي العلامة عبدالكريم بن أحمد السياغي الذي يسر لي الاطلاع على بعض النسخ من مكتبته الخاصة.

وهذا هو جهدي فإن كنت قد أصبت فلله المنة أولاً وآخراً وإن أخطأت في شيء فحسبي أني قد بذلت الجهد وما الكمال إلا لله وحده، والله من وراء القصد فهو نعم المولى ونعم النصير.

**إسماعيل بن إبراهيم الوزير**

**القاهرة في يوم الأحد**

**١٢ رجب ١٤١١هـ**

**٢٧ يناير ١٩٩١م**

# بسم الله الرحمن الرحيم
# وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

يقول[1] الفقير إلى الملك المتعالي محمد بن صالح بن هادي السماوي وفقه الله للسداد، وجنبه مضلة التعصب والعناد، لما عثرت على السؤال الوارد من بيت الله الحرام محل[2] الشريعة الغراء ومظهر الدين والإسلام، ولفظه ما يقول فقهاء الدين، وعلماء المحدثين، وجماعة الموحدين، في آيات الصفات، وأخبارها التي نطق بها الكتاب العظيم، وأفصحت عنها سنة الهادي إلى صراط مستقيم، هل إقرارها وإمرارها وإجراؤها على الظاهر بلا تكييف ولا تمثيل ولا تأويل ولا تعطيل عقيدة الموحدين وتصديق بالكتاب المبين، واتباع للسلف الصالحين، أو هذا مذهب المجسمين. وما حكم من أوَّل آيات الصفات، ونفى ما وصف الله به نفسه ووصفه به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وتأيد بالنصوص واتفق عليه

---

(١) في نخ ب العبد الفقير.

(٢) في نخ ب محتد الشريعة. والمحتد هو الأصل والطبع (القاموس المحيط).

الخصوص من أن الله سبحانه وتعالى في سمائه مستو على عرشه بائن من خلقه وعلمه في كل مكان والدليل آيات الاستوى وآيات الصعود والرفع وقوله تعالى: ﴿**أأمنتم من في السماء**﴾ ومن السنة حديث الجارية والنزول وعمران بن الحصين وقوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء» وغير ذلك من الآيات المتواترة والأحاديث المتكاثرة[1] وأوَّل الآيات وجعل الاستوى استيلاء وأوَّل النزول بالرحمة، وهكذا جعل التأويل علة مطردة في سائر نصوص الصفات وعاش في ظلام الجهل والشبهات وإذا قيل له أين الله؟ أجاب بأن لا يقال أين الله، الله لم يكن له مكان مخصوص وأنه في كل مكان كما هو جواب فريقي المضلين فهل (الحق والصواب)[2] جواب الجهميين والمريسيين وأضلال المتكلمين أم اختيار علماء السنيين أفيدونا بالجواب رجاء الثواب، فإن هذا المقام طال فيه النزاع، وحارت الأفهام، وزلت الأقدام وكل يدعي الصواب بزخرف الجواب فأبينوا لنا المُدعىٰ بالدليل، وبينوا طريق الحق بالتفصيل، فإن الخصم غبي، ضاعف الله لكم الأجور، ووقاكم الشرور،

---

(١) ما بين القوسين من نخ ب وفي الأصل الآيات المتكاثرة والأحاديث المتواترة. وفي نخ ج الأحاديث المتضافرة. والنص في نخ ب أصح.

(٢) ما بين القوسين من نخ ب وفي الأصل فهل هذا جواب.

وصلى الله على محمد الأمين وآله الطاهرين، انتهى السؤال.

عزمت على الجواب بما أراه الحق والصواب، مسعفاً للسائل بالتفصيل والتطويل مبيناً[1] للحق بواضح الدليل، وإن علمت أن الغالب على أبناء الزمن عدم الإنصاف وشدة التعصب لمذهب الآباء والأسلاف، فالحق حقيق بأن يقال، وإن لم يسلم صاحبه من شَيْن القيل والقال، فأقول وبالله أصول.

ملخص السؤال يرجع إلى أنه هل الحق مع المتكلمين أهل البحث والنظر أو مع أهل السنة أهل الإيمان بالظاهر والسكوت عن المتشابه. وتحقيق الحق يستدعي -

أولاً: تحرير ما يتشبث به أهل السنة في أن الحق معهم.

ثم: تحرير دليل المتكلمين على أن الحق معهم.

ثم: إبطال أحد الدليلين ليعلم من ذلك أن الآخر هو الصواب.

فأقول محصل ما استدل به أهل السنة أنّا[2] استقرينا أحوال السلف الصالح من عهد الصحابة وتابعيهم وتابعي تابعيهم فوجدناهم يأمرون[3] بأمر الشارع في العبادات

---

(١) في نخ ب مثبتاً.

(٢) في نخ ب لمَّا استقرينا.

(٣) في نخ ب يأتمرون.

والمعاملات، وينهون[1] بنهيه فيهما، ويعمل كل بما صح عنده من الحديث أو معنى الآية، وإذا سمعوا ما يتلى عليهم[2] ويروى لهم من آيات الصفات وأحاديثها آمنوا به وصدقوه وعملوا بظاهره وأعرضوا عن الخوض في أنه على أي جهة وبأي كيف، فيسعنا ما وسعهم إذ هم الذين قال فيهم صاحب الشريعة صلى الله عليه وآله وسلم: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» وقد روينا عن عبدالله بن عمرو بن العاص وعن[3] أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة أو فرقة كلها في النار غير واحدة»، قيل: وما تلك الواحدة؟ قال: «ما أنا عليه أنا وأصحابي اليوم». ثم الخوض والبحث عن ذلك محرم عندنا لكونه محدثاً، لم يكن في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا في زمن الصحابة وكل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة، وكما روينا ذلك من طرق صحيحة عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) في نخ ب وينتهون.

(٢) في نخ ب أو يروى.

(٣) في الأصل عن عبدالله بن عمرو بن العاص عن أنس بن مالك وهو خطأ. إذ المفترض أن يتلقى كل من عبدالله بن عمرو بن العاص وأنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. مباشرة.

عنه صلى الله عليه وآله وسلم[1] وقدروينا عدة أحايث في النهي عن الابتداع مثل حديث ابن عباس يرفعه «أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته» أخرجه ابن ماجه وحديث أنس يرفعه: «إن الله احتجز التوبة عن كل صاحب بدعة» أخرجه البيهقي في شعب الإيمان وابن عساكر في التاريخ، وحديث أنس أيضاً عند أبي نعيم في الحلية يرفعه «أهل البدع شر الخلق والخليقة» وحديث أبي أمامة عند الدارقطني في الافراد «أهل البدع كلاب أهل النار» وغير ذلك مما يزجر عن الابتداع، وأكد لنا[2] المنع عن الخوض والبحث ما رويناه عن أبي هريرة قال: (خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ونحن نتنازع في القدر فغضب حتى احمر وجهه فكأنما فقي في وجنتيه الرمان فقال: «أبهذا أمرتم أم بهذا أرسلت إليكم إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم أن لاتنازعوا فيه») وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمع قوماً يتراجعون في القدر فقال: «أبهذا أمرتم أم بهذا عنيتم إنما هلك من كان[3] قبلكم بأشباه هذا ضربوا كتاب الله بعضه ببعض وأمركم[4]

---

(١) عنه صلى الله عليه وآله وسلم ساقطة في الأصل.
(٢) في الأصل هكذا وأكد لنا أنّ المنع.. بزيادة أنّ.
(٣) في نخ ب إنما هلك الذين من قبلكم.
(٤) الواو ساقط في بقية النسخ.

الله بأمر فاتبعوه ونهاكم عن شيء فانتهوا عنه».

• ثم التمسك بالكتاب والسنة هو الواجب على المتشرع، والعلم في الحقيقة قال الله قال رسول الله، وقد روينا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إني خلفت فيكم ما لن تضلوا بعدهما ما أخذتم بهما أو عملتم بهما كتاب الله وسنتي ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» أخرجه البزار والبيهقي، وعن ابن عباس يرفعه «إني قد[1] تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم» أخرجه الحاكم في المستدرك والبيهقي.

• وبعد فإنا قد رأينا من خاض أو نظر أو استعمل البحث[2] والدليل العقلي، قد آل به الأمر إلى تعطيل الصفات وتأويل أكثر الآيات، وإحداث ما لم نسمعه من صاحب الشريعة، مثل القول بأن القرآن مخلوق، وإن الله تعالى لا يحويه مكان، ولا يتبدل عنده زمان، وأمثال هذا مما يرد ظواهر نصوص الشريعة المتكثرة المشتهرة ومثل هذا عندنا كفر نرى به حل دم قائله، وإذا كان مآل

(١) قد ساقطة في بقية النسخ.

(٢) في الأصل من خاض أو نظر أو استهل البحث في الدليل العقلي، وفي نخ ب من خاض ونظر واستعمل البحث والدليل العقلي ولعل الصواب ما ذهبنا إليه.

البحث والنظر هو الكفر والرد للشريعة حرم عندنا ابتداء، وحل دم صاحبه انتهاء.

هذا غاية ما يتشبث به أهل السنة ويرجفون به على المخالف، ونعود بعد هذا إلى تحرير دليل المتكلمين على صحة البحث والنظر وحقيقة[1] ما هم عليه عقلاً وشرعاً، فنقول: قال أهل الكلام إنا لما نظرنا إلى الشريعة التي نطق بها الكتاب العزيز وأفصحت عنها السنة النبوية وجدناها ثلاثة أقسام:

- قسم اشتمل على اعتقادات، وهي أحوال المبدأ أعني الواحد[2] تعالى، وصفاته وأفعاله[3]، وأحوال المعاد أعني البعث والحشر ولواحقه من الجزاء والعقاب.
- وقسم اشتمل على العبادات وهو ما يجب على العبد لربه.
- وقسم اشتمل على المعاملات وهو ما يجب على الإنسان لأبناء جنسه.

ثم نظرنا في القسمين الآخرين ووجدنا معرفة القطعي منهما[4] قدراً مشتركاً بين أهل الإسلام من عالم وغيره، *

(١) في نخ ب وأحقية.
(٢) في نخ ب الواجب تعالى.
(٣) في الأصل وأحواله.
(٤) في الأصل معرفة القطع بينهما، والنص من نخ ب.



* يفرض ان يكون المسلمون في بداية عهدهم بدين جديد لا يتصورون ما حول الحياة

فلا مسلم يعتد بإسلامه يجهل فرضية الصلاة والصيام والقصاص وقطع يد السارق ونحو ذلك، والتفاصيل الظنية لتلك الأمور القطعية التي معرفتها عمدة الفقهاء في فروع الذين كلها ظنية وبهذا[1] تشعبت فيها المذاهب والفنون، وتكثرت فيها الأقاويل والظنون، وقد قادنا الدليل القطعي[2] إلى كفاية الظن فيها كما أنه ليس في الشرع والواقع سواه، وكل[3] مجتهد فيها مصيب، أخذ من الأجر والثواب[4] بنصيب، ولما لم يكن عند أهل الفقه[5] في فروع الدين سوى الظن لا اليقين، نظرنا إلى استعمال الشارع[6] هل يريد به مقابل الظن والجهل كما هو معناه لغة أو يستعمله استعمال أهل العرف في إطلاقه على ما دوّن وأُلِف وإن كان مستنده الظن والتخييل، فوجدنا نصوص الكتاب مثل ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾[7] و﴿إن يتبعون إلا الظن﴾[8] و﴿إن الظن لا يغني من الحق

---

(١) في نخ ب ولهذا.
(٢) في الأصل الدليل العقلي، والنص من نخ ب.
(٣) في نخ ب وج فكل.
(٤) في الأصل والصواب.
(٥) في نخ ب عند الفقيه في فروع الدين.
(٦) في الأصل للعلم ساقطة.
(٧) سورة النساء آية ١٥٧.
(٨) سورة الحجرات آية ٢٨، سورة يونس آية ٦٦.

شيئاً﴾[1] ﴿وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون﴾[2] و﴿إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين﴾[3] قاضية بأنه لا يريد به سوى مقابل الظن وليس إلا اليقين[4].

ثم نظرنا بعد إلى الشارع فوجدناه قد مدح العلم وأثنى على أهله، ففي الكتاب العزيز ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾[5] و﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾[6] وفي السنة «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، و«العلماء ورثة الأنبياء»، و«فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب»، و«فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم»، وغير ذلك مما يكثر ذكره.

ولما لم يكن في الدين والشريعة يقين في قسمي العبادات والمعاملات لم يبق العلم الديني اليقيني إلا في قسم الاعتقادات، ثم لما صح لنا هذا بالدليل العقلي والشرعي معاً نظرنا بعد إلى ظواهر الآيات ومعاني

---

(١) سورة يونس آية ٣٦.
(٢) سورة الجاثية آية ٢٤.
(٣) سورة الجاثية آية ٣٢.
(٤) في نخ ب عند الفقيه في فروع الدين.
(٥) سورة المجادلة آية ١١.
(٦) سورة الزمر آية ٩.

الأحاديث الصحيحة المتعلقة بالذات والصفات، والمخبرة عن حشر الأموات، والمجازاة عن الحسنات والسيئات، فوجدنا ظواهرها تتشابه وتتعارض وتتناقض، وصح لنا بالعقل أن الحكيم العليم لا يجوز عليه ذلك ونبهنا في كتابه العزيز الذي قال في وصفه ﴿**ما فرطنا في الكتاب من شيء**﴾[1] على طريق الوصول إلى الحقيقة[2] ما هنالك بقوله: ﴿**منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات**﴾[3] وقال في المتشابه: ﴿**وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم**﴾[4] ثم نبه على الطريق والسبب الموصل إلى العلم بقوله بعد ﴿**وما يذكر إلا أولو الألباب**﴾[5] فنبه وأفاد أن اللب الذي هو العقل هو الصراط المستقيم الموصل إلى معرفة تأويل الكتاب الحكيم الذي قال في وصفه ﴿**لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد**﴾[6] بل كثر منه التنبيه في عدة من الآيات بقوله[7] فيها: ﴿**إن في ذلك لآيات لقوم**

---

(١) سورة الأنعام آية ٣٨.
(٢) سورة نخ ب إلى حقيقة ما هنالك.
(٣) سورة آل عمران آية ٧.
(٤) سورة آل عمران آية ٧.
(٥) سورة آل عمران آية ٧.
(٦) سورة فصلت آية ٤٢.
(٧) في الأصل يقول فيها. والنص من نخ ب.

**يتفكرون﴾**[1] **﴿إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾**[2] فأفهمنا بذلك أن تلك الآيات ليست بآيات لأهل الجهل والعمه، بل لأهل العقل والتفكر ولم يصح لنا ما زعمه بعض من لا لب له ولا نظر أن الراسخين في العلم مبتدأ خبره يقولون آمنا به، إذ حقيقة الإيمان هو التصديق، والتصديق الحق لا يكون تحقيقه قول ظاهره التعارض والتناقض، من دون معرفة بحقيقة معناه الذي يصير به غير متعارض ولا متناقض بلفظ الإيمان لا يطابقه الجنان فليس بإيمان ولا تصديق حقيقة ولو كان التلفظ بالإيمان إيماناً لناقض قوله تعالى: **﴿قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم﴾**[3] فصح أنه لا إيمان بالمتشابه إلا بعد العلم واليقين أنه حق غير متعارض ولا متناقض عند التحقيق، وإن تشابه في الظاهر، مع أن الله تعالى لو أنزل المتشابه واستأثر بعلمه عن البشر أجمع لم يكن في إنزاله فائدة سوى العبث والإضلال المنافي للحكمة والهداية اللتين بهما بعث الشارع وبهما أنزل الكتاب بما[4] فيه من المتشابه الباعث على الحيرة والتشكيك ومثل ذلك لا يجوز على الحكيم تعالى عن ذلك.

---

(١) سورة الرعد آية ٣.
(٢) سورة الرعد آية ٤.
(٣) سورة المائدة آية ٤١.
(٤) في الأصل لما فيه.

واستظهرنا في هذا بما رواه الطبراني في معجمه الكبير عن معقل بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «اعملوا بالقرآن أحلوا حلاله وحرموا حرامه، واقتدوا به، ولا تفكروا بشيء منه، وما تشابه عليكم[1] فردوه إلى الله عز وجل، وإلى أولي العلم من بعدي كيما يخبروكم به» ولفظ هذا الحديث عند الحاكم في المستدرك «اعملوا بكتاب الله وفيما[2] اشتبه عليكم فاسألوا أهل العلم يخبروكم» فصح لنا[3] أن الله تعالى كما جعل العقل والنظر[4] سبباً ووسيلة إلى أصل الإيمان الذي هو التوحيد لقوله: ﴿أولم ينظروا﴾ ﴿أولم يتفكروا﴾ كذلك جعله السبب الموصل إلى الاهتداء إلى أسرار القرآن ومعرفة المتشابه، من كلام الحكيم المنان، وأكد لنا هذا ما روي عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وقد روي لنا عن هذا المختص بأنه باب مدينة العلم من حديث أبي جحيفة في صحيح البخاري قال: (قلت لعلي عليه السلام هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلّا فهماً يعطيه الله عز وجل رجلاً في

(١) في بقية النسخ عليكم منه. بزيادة منه.
(٢) في بقية النسخ فما اشتبه.
(٣) في بقية النسخ فصح لنا من هذا.
(٤) في النسخة ب والفكر.

القرآن) فأفاد بهذا أن رأس العلم وأسه هو تفهم الكتاب العزيز وتدبره، ثم وجدناه[1]، هذا المشار إليه قد ملئت الدفاتر من أقاويله التي فسر بها الكتاب وأماط بصحيح تأويله عن متشابهاته النقاب، وخاض في الأسماء والصفات، وأكثر من التفسير لما خفي من أسرار الآيات، فبعد أن قام لنا هذا الدليل الواضح جعلنا ذلك الفرد نعم المقتدى به من السلف الصالح، وكيف لا وقد قال فيه صاحب الشريعة: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» وقال فيه: «علي مع القرآن والقرآن مع علي» ومن البيّن أن تلك المعية ليست معية اللفظ، إذ هي قدر مشترك بين المسلمين كافة، بل معية المعنى والدراية بتأويل التنزيل. وقال فيه لعمار رضي الله عنه: «إذا سلك الناس وادياً[2] وعلي وادياً فاسلك وادي علي» وغير ذلك من الآيات المتكاثرة، فإذاً[3] صح لنا بهذا عقلاً وشرعاً صحة النظر والبحث عن معاني الأحاديث والآيات لنقف بذلك على حقيقة ما يستحقه واجب الوجود من معاني الأسماء والصفات. ونفوز في المحيا والممات، بصحيح الاعتقادات، ونأمن الوقوع في الشك والشبهات.

---

(١) الهاء ساقطة من بقية النسخ.
(٢) في بقية النسخ وسلك عليٌ.
(٣) في الأصل فإذا.

انتهى دليل المتكلمين في[1] صحة البحث والنظر ولا بد مع ذلك من تبيين عذرهم في التأويل بخلاف الظاهر على القول المجمل إذ التفصيل في كل مسألة مسألة وآية آية متعذر[2] ها هنا وقد تضمنت ذلك كتب الكلام وتفاسير الأئمة الأعلام.

فنقول إن الشارع لما بعث إلى الأسود والأحمر والعام والخاص، وكان[3] تكليفه متى وقع عمَّ، لم يكلف الأمة على العموم من المعرفة بالله شيئاً سوى التوحيد، الذي معناه تنزيه واجب الوجود، تعالى عن المشارك والمماثل في ذات أو صفة، حتى لا يستحق العبادة غيره واجتزى منهم بذلك اكتفاء بالتنزيه المجمل وعلماً بأن أفهام الخلق لا تتساوى في إدراك الحقائق، فكثير من الناس يجهل حقيقة كثير من المحسوسات التي يباشرها الحس[4] فكيف يكلف إدراك حقيقة ما وراء المحسوس، ولما كان العلم بحقيقة ما وراء المحسوس موهبة من الله تعالى يختص بها من يشاء من عباده، حتى جعله[5] الله تعالى وارث أنبيائه، لم يأمر الشارع بها أحداً من الناس بل

(١) في النسخة ج على.
(٢) في النسخة ج يتعذر.
(٣) في بقية النسخ وكان أمره وتكليفه.
(٤) الحس ساقطة في الأصل.
(٥) في بقية النسخ يجعله الله تعالى بها.

اكتفى بالثناء على ذلك الفرد والتنويه بشأنه، ومن منحه الله ذلك الفضل العظيم فسيوفقه ويهديه إلى الصراط المستقيم.

وأيضاً لما كانت العامة لا تألف إلا المحسوس وأحواله كانت متى خوطبت بأحوال غير المحسوس استنكرته وأنكرته، بل ألحقته بالمعدوم فلو كلفت العامة بالتنزيه المجمل أولاً الذي هو التوحيد، ثم كلفوا بعد ذلك بالتنزيه المفصل في كل صفة صفة وبيان أن الواجب له تعالى عدم مشاكلة المحدثات[1] ولا مماثلة الممكنات، في صفة ولا ذات، وقيل لهم مثلاً إن الله لا يحويه مكان ولا يشار إليه أين هو، استنكروه بل أنكروه وجحدوه وعادوا بعد إلى إنكار الصانع بتة، وعاد هذا على غرض الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بالنقض، فلهذه الحكمة طوى ذلك عن العوام وخوطبوا على قدر ما يفهمون، ومع هذا فقد نطق بهذا[2] الكتاب العزيز، وأفصحت السنة الغراء عما أفاد الخواص من العلماء بما[3] يستحقه الواجب تعالى من التنزيه والتوحيد في كل صفة صفة، مثلاً لما كان أس الشريعة بعد التوحيد هو أن يأتمر الكل بأمر الله

(١) في بقية النسخ وشأن الواجب تعالى عدم مشاكلة المحدثات.
(٢) بهذا ساقطة في بقية النسخ.
(٣) في بقية النسخ ما يستحقه.

تعالى وينتهوا بنهيه، وجب في الحكمة الإلهية أن يوصف لهم الواجب تعالى بما يوجب فوصف لهم بأنه الملك الكبير المتعالي، لكون من هذا شأنه حقيقاً بأن يطاع أمره ولا يعصى، وإن لم يكن ملكه كملك الخلق الذي هو قسر بعض الناس على الطاعة رغبة أو رهبة، ولا الكبر ضخامة الجسم وسعة امتداده، ولا التعالي بُعد المكان وطول المسافة إليه، ومن هذا القبيل لما أريد أن يثبت لله تعالى من التعالي ما هو أرفع غاياته، خوطبوا تارة بأنه في السماوات، وتارة بأنه فوقها، وتارة بأنه على الكرسي الذي هو أرفع[1] ليتقرر في أذهان العامة أن لا ملك بعد هذا، ولا أرفع منه، ولا طاعة تحق[2] لأحد سواه، ثم قيل في الكتاب العزيز ﴿ليس كمثله شيء﴾[3] فلو حواه مكان أو أشير إليه أين[4] هو لشارك الأجسام كلها في تمكنه في مكان[5] وتحيزه في حيز يشار إليه به[6] أين هو، وكان[7]

---

(١) في النسخ الأخرى زيادة منها.
(٢) في النسخ الأخرى بحق لأحد سواه.
(٣) سورة الشورى آية ١١.
(٤) في النسخ الأخرى: بأين هو.
(٥) في الأصل في مكانه.
(٦) به ساقطة في بقية النسخ.
(٧) في النسخ «فكان كمثل الأجسام بل كل المحدثات، فإنها عند المتكلمين تنحصر في الجسم، وما حل فيه، فكان مثل كل الأشياء».

مثل كل شيء تعالى الله عن ذلك، فلم يصدق قوله تعالى ﴿**ليس كمثله شيء**﴾.

ثم نبه الحق الخواص بعد هذا إلى سلوك سبيل الرشاد بقوله: ﴿**وهو معكم أينما كنتم**﴾[1] ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا**﴾[2] كما نبههم بعد قوله: ﴿**الرحمٰن على العرش استوى**﴾[3] بأن قال: ﴿**له ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى**﴾[4] فأفاد بذلك أن الاستواء ليس هو الهيئة والكيفية التي تثبت للأجسام، بل الإحاطة التامة بالكون أجمع سماواته وأرضه وما بينهما وما تحت الثرى، كما نبههم في قوله: ﴿**وسع كرسيه السماوات والأرض**﴾[5] مع أن السماوات جهة العلو والفوق، والأرض جهة السفل والتحت، على أن الكرسي الذي هو عليه ليس يشار[6] إليه بفوق ولا تحت إذ هو المنطوي المحتوي على الفوق والتحت، والكل فيه، فوضح للمتكلمين بعد إمعان النظر

---

(١) سورة الحديد آية ٤.
(٢) سورة المجادلة آية ٧.
(٣) سورة طه آية ٥.
(٤) سورة طه آية ٦.
(٥) سورة البقرة آية ٢٥٥.
(٦) في الأصل ليس مشار.

ما أريد بتلك الأمثال للعامة وما يجب للواجب[1] تعالى من التنزيه، حتى لا يقال إنه جسم، أو مشاكل للجسم، تعالى عن ذلك.

ولكونه[2] تعالى قد وصف كتابه بأنه لم يفرط فيه من شيء ولم يكتف بهذه التنبيهات بل أفاد هذا المعنى بأصرح العبارات فقال: ﴿**وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلاّ العالمون**﴾[3] نعرف أن ما يعقله أهل العلم من تلك الأمثال غير ما يفهمه سائر الناس المضروبة لهم، فافهم وتدبر.

وعلى هذا المنهج جرت سائر الصفات في مخاطبة العامة بها على المنهج المألوف لهم، الذي يعرفونه من أحوال الأجسام لتحصل منها الغايات المطلوبة في الشريعة، وإن كانت صفات الواحد تتعالى أن تشابه صفات المحدثات، المتغيرات.

وسأضرب لك مثلاً آخر بقصد الزيادة والإيضاح، فأقول قال الله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾[4] فلو كان السمع هاهنا على الحقيقة لماثل الحيوانات في احتياجه إلى فهم ما في ضمير الآخر إلى

(١) في النسخ الأخرى الواجب.
(٢) في الأصل وبكونه تعالى.
(٣) سورة العنكبوت آية ٤٣.
(٤) سورة الشورى، آية ١٣.

قرع الهواء بالصوت، ليتموج الهواء ويحدث منه قرع للعصب المفروش في صماخ الآذان، فيحصل السمع والفهم، لما في الضمير، وناقض هذا[1] قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ بل ناقض قوله: ﴿**فإنه يعلم السر وأخفى**﴾[2].

وكذلك البصير لو كان على حقيقته لكان محتاجاً في إدراك الغير إلى هواء مشف[3] يؤدي صورة المبصر إلى الحدقة المشتملة على العصب المجوف الآتي من بطن الدماغ المقدم ليدرك ذلك المرئي وماثل الحيوانات في ذلك فناقض[4] قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ وإذا كان هذا الأمر يحيله على الواجب الحكيم كل عقل سليم مستقيم لم يبق إلاّ صرف السميع البصير عن ظاهره، وتأويله بالعلم بالمسموع والمبصر وإليه أشار قوله تعالى: ﴿**قد أحاط بكل شيء علماً**﴾[5] فأفاد بهذا التنبيه أن ليس علمه كعلمنا، إنما نستفيده من الحس ونحتاج فيه إلى[6] وساطة الجوارح. بل قد أحاط علمه بكل شيء من

---

(١) هذا ساقطة في الأصل.
(٢) سورة طه آية ٧.
(٣) في الأصل هواء مشتق.
(٤) في الأصل النص هكذا «وماثل الحيوانات فتناقض».
(٥) سورة الطلاق آية ١٢.
(٦) إلى ساقطة في نخ ب.

مسموع ومبصر وغيرهما، ومعنى الإحاطة أنه يعلمه قبل كونه وحال الكون وبعده، فلا يحتاج إلى الإحساس وإنما خوطبت العامة بأنه السميع البصير ليتقرر عندهم لازم هذا المعنى، وهو أنه في علمه كالحاضر الرقيب، فيراقبونه في كل حركة وسكون، وإذاً وضحَ من هذا صحة التأويل، وبه تتضح أسرار التنزيل. على أنه اللائق بجناب الملك الجليل، ولم يكن في صرف كثير من الآيات عن ظاهرها من بأس، غاية ما يقال إن ذلك يصيّر معظم القرآن مجازاً[1]، وأي شناعة في ذلك وعلى المجاز دارت رحى البلاغة في الكتاب والسنة وغيرهما من أقاويل البلغاء، بل اتفق أهل الأدب[2] أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وما يشنع بمثل[3] هذا وينكره إلا جاهل بأسرار البلاغة، ويلزمه الجهل بحجة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على الخلق[4]، فإنها إنما كانت إعجاز[5] القرآن، ورأي الجمهور أن إعجازه ليس إلا لترقيه أعلى درجات البلاغة، وأنت ومن يستحق أن يخاطب تعلمان أن المعنيين إذا

---

(١) في نخ ب «إن ذلك تصيير لمعظم القرآن مجازاً».
(٢) في النسخة ب على أن.
(٣) في نخ ب مثل هذا.
(٤) في الأصل «ويلزمه الجهل بالحجة على الخلق للرسول صلى الله عليه وآله وسلم».
(٥) في نخ ب بإعجاز القرآن.

تعارضا لم يمكن حمل كل منهما على الحقيقة، وإلا كذبا وتناقضا، فلا بد من حمل أحدهما على المجاز، والمرجح، هو ما قام عليه الدليل العقلي الصحيح.

ألا ترى رأس أهل السنة مالك بن أنس حكى عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ أنه قال: (الله في السماء وعلمه في كل مكان) لمّا عمل بظاهر النصوص في أن الله في السماء وخطر على باله ما يعارضه مثل ﴿**وهو معكم أينما كنتم**﴾[1] ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم**﴾[2] و﴿**نحن أقرب إليه من حبل الوريد**﴾[3] ﴿**إذا سألك عبادي عني فإني قريب**﴾[4] وغير ذلك من الآيات المتكثرة. احتاج إلى تأويل ظواهر هذه الآيات بالمجاز، فجعل القرب والحضور كناية عن العلم، فإذا قد كان عند التعارض يصار إلى المجاز فأي شناعة في ذلك، إنما التشنيع هو الإقدام على التأويل بلا علم ولا دليل. ألا ترى مالك بن أنس لما مشى على الظاهر بلا دليل عقلي كيف ضلَّ وزلَّ ولزمه التجسيم وارتكب الأمر العظيم، ولو اهتدى بنور العقل وحظي بالتوفيق لعلم أن إبقاء هذه

---

(١) سورة الحديد آية ٤.
(٢) سورة المجادلة آية ٧.
(٣) سورة ق آية ١٦.
(٤) سورة البقرة آية ١٨٦.

الآيات على ظواهرها وحقيقتها من دون تأويلها بالعلم، وأن تأويل ما عارضها هو الصواب واللائق بتفسير الكتاب، ورفيع الجناب. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً[1].

ولنقتصر على هذا القدر من الكلام ففيه كفاية لذوي الأفهام، ونعود بعد ذلك[2] إلى إبطال تلك الشبهة التي تمسك بها أهل السنة بالقول المفصل بعد هذا القول المجمل زيادة في الإيضاح وتكميلاً للفائدة. ونقول:

أما تشبثكم بأنكم جريتم على منهج السلف الصالح وهم خير القرون إلى آخره.

فإنا نجيب عليه[3] بأنا قد أوضحنا أن العامة لم تكلف[4] النظر والبحث في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا غيره من عصر الصحابة وغيرهم، بل العلم موهبة يمنحها الله من يشاء من عباده، وكما اختص بها بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة آمين، حتى

---

(١) ما بين القوسين في الأصل فيه سقط كثير وعدم وضوح. وأثبتنا النص من نخ ب ونخ ج.
(٢) ذلك ساقطة في بقية النسخ.
(٣) في بقية النسخ عنه.
(٤) في نخ ب بذلك النظر.

كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة هارون من موسى، وابن عباس بعده بسر الدعوة النبوية «اللهم علمه التأويل» كذلك منحها الله من يشاء من عباده[1] بعدهما من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم، وإن كانت هذه الموهبة في بيت النبوة أكثر وأشهر، وسائر الناس في هذا عيال عليهم، وهذا هو السر في الحديث الذي رويناه[2]. في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في حجة الوداع: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض» فمن البين الواضح أن هذا التلازم، وعدم الافتراق ليس هو تلازم الجسم إذ هم فيه والناس على سواء، بل تلازم المعنى والتأويل، فهم أعرف الناس بأسرار التنزيل وأعلم الأمة بصحيح التأويل، فمن تمسك بما قالوه في تأويل[3] القرآن لم يضل، ومن تمسك في تأويله بقول الغير ضل وزل، وإذا كان أمير المؤمنين كرم الله وجهه وأهل بيت النبوة بعده أحق من يقتدى به من السلف الصالح، لما أرشد إليه صاحب الشريعة وقال فيهم

---

(١) في بقية النسخ من شاء من عباده.

(٢) في بقية النسخ روي لنا.

(٣) في بقية النسخ في تفسير.

من الآثار، يا أهل السنة بطل تشبثكم بأنكم جريتم على منهج خير القرون ولا بدع في أن اختص بهذا النزر القليل من الصحابة، فكما أن النبوة اختص بها الأفراد اليسيرة من الناس، كذلك وراثة النبوة لا ينالها إلا الآحاد بعدهم، وإذا تقرر هذا فلنوضح بعد كذب قولكم إنكم جريتم على ذلك المنهج ونبين بواضح الدليل أنكم أهل الابتداع، ونقول أليس كان شأن ذلك القرن الذي هو خير القرون السكوت والكف عن ذلك بتة مع الاعتراف بفضل من منح موهبة العلم والإقرار له بالفضل والتقدم، حتى قال أكبر الصحابة (لولا علي لهلك عمر) ولا نعلم واحداً من الصحابة شنع على علي عليه السلام فيما أبداه من التأويل، أو خاض فيه من أسرار التنزيل بل لا يزالون يقتبسون من علمه ويتفهمون من فهمه، ثم بعده لم تزل بقية الصحابة وكبار التابعين يعترفون بالفضل لابن عباس والتقدم في معرفة معاني الكتاب العزيز، وإن كانوا أسن منه وأقدم صحبة، وهكذا في تلك القرون الثلاثة التي هي خير القرون، لا يعلم أحد منهم وقع منه النكير على أهل العلم أو التشنيع على من حاول معرفة[1] أسرار كتاب الله، وتفهم معاني ما أنزل الله، مع العلم بأن إيمان عامة تلك القرون كان هو الإيمان المجمل الذي كُلِّف به الكل،

(١) في بقية النسخ تعرُّف.

لكن مع تركهم للخوض في هذا الباب رأساً، بل يرجع اعتقادهم إلى القول آمنا بما أنزل علينا ولا ندري. وذلك[1] إنما كان عند الخواص منهم المؤهلين لذلك المنصب الأسنا[2]، فهكذا كان[3] خير القرون وحقت لهم النجاة.

وأما أنتم يا أهل السنة فليس هذا صنيعكم، بل بعد أن شاركتم العامة في أنكم لا تدرون لم تعترفوا بأنكم لا تدرون، فإذا سُئلتم عن التأويل قلتم نؤمن ولا ندري، فإذا قيل لكم غيركم يدري، أخذتكم الغيرة، وقلتم معاذ الله أنه يدري، (ولم تعترفوا له بفضل علمه، بل عدتم بعد إلى تجهيله وتسفيهه والتشنيع عليه والنكير)[4] والمعاداة له مصداق ما قيل:

وقدر كل امرىء ما كان يحسنه
والجاهلون لأهل العلم أعداء

بل لم يقع منكم الاقتصار على مثالب اللسان، حتى

---

(١) في بقية النسخ وذلك إنما كان عهدة الخواص.
(٢) في الأصل المستأهلين لذلك المقصد الأسنى، والنص من النسخ الأخرى.
(٣) في نخ ب فهكذا كانوا.
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

تعدى الجمّ الغفير منكم إلى الإفتاء بقتله، أترون أحداً من الصحابة وتابعيهم صنع مثل ذلك أو قال ما قلتموه حتى يتم لكم زعمكم أنكم جريتم على منهجهم، كذبتم وبيت الله، بل ابتدعتم وأحدثتم في الإسلام ما ليس فيه[1]، أليس حديث عائشة المتفق عليه لفظه (من أحدث في ديننا ما ليس فيه[2] فهو رد عليه) وهذا هو معنى الابتداع المشار إليه في حديث: «كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» وهذا كبيركم عبد الرحمٰن بن مهدي[3] حكى عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ أنه قال: «لو كان لي سلطان لألقيت من يقول إن القرآن مخلوق في دجلة بعد أن أضرب عنقه»، أليس قد رويتم لنا من عدة طرق بلغت حد التواتر عن صاحب الشريعة صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» ورويتم لنا عنه أنه قال: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» ثم رويتم لنا من

---

(١ و٢) في بقية النسخ ما ليس منه.

(٣) عبدالرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد روى عن أحمد بن حنبل ولد سنة ١٣٥هـ وتوفي سنة ١٩٨هـ عن ثلاث وستين سنة. (طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى).

عدة طرق عنه أنه كان آخر عهده على[1] الناس كافة في حجة الوداع «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا هل بلغت؟ اللهم اشهد، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» ثم رويتم لنا بعد في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لا يحل دم امرىء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» كما هو لفظ حديث ابن مسعود ولفظ حديث عائشة (لا يحل دم امرىء مسلم إلا من ثلاث زنى بعدما أُحصن، وكفر بعدما أسلم، أو قتل نفساً فقتل بها) فلم يرد[2] هذا التخصيص من الشارع على سبيل القصر والحصر عنهما فقط بل رواه غيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عثمان وطلحة وعمار وجابر وابن عباس وأنس وغيرهم، فهذه نصوص صاحب الشريعة ومظهر الدين صلى الله عليه وآله وسلم، قد نطقت وقضت بأن من تكلم بالإسلام لا يحل دمه إلا بإحدى ثلاث، فهل كان القول بالتأويل أو بخلق القرآن، واحداً منها؟ حتى يحل دم قائله، أم لم يكن؟ فإن لم يكن لم يبق سوى أنه

---

(١) في بقية النسخ إلى الناس.

(٢) في النسخة ب ولم يروَ هذا التخصيص.

حكم أحدثتموه في الإسلام، وابتدعتموه لم يؤثر عن صاحب الشريعة صلى الله عليه وآله وسلم، بل أثر عنه نقيضه، وهو شدة التحريج في دم المسلم، ولا نعلم أن الشارع حرّج في شيء ما حرج فيه، وأنتم لا تزالون جيلاً بعد جيل تتهافتون على الإفتاء بقتله وإهدار دمه، وهاتوا لنا عن أحد من السلف الصالح قال بمثل ذلك حتى تصح لكم دعوى أنكم على ذلك المنهج، فإذن وضح لنا[1] أنكم المبتدعة وعليكم تصدق أحاديث الابتداع التي رويتموها، فإذن أنتم[2] كلاب أهل النار، وشر الخلق والخليقة، والمحتجرة عليكم[3] التوبة، كما شهد بذلك عليكم صاحب الشريعة ونقلتموه لنا عنه صلى الله عليه وآله وسلم، ولو صح لنا الحديث[4] الذي أخرجه البخاري في التاريخ والطبراني في الكبير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أحدث في الإسلام فاقطعوا لسانه» لم يجز[5] لعبدالرحمٰن بن مهدي ومن قال بمثل قوله عقوبة بمثل ذلك، ولا كذلك نحن معشر[6] المتكلمين فإنا

---

(١) لنا ساقطة في بقية النسخ.
(٢) في النسخ الأخرى فأنتم إذن.
(٣) في النسخة ب عنكم.
(٤) في بقية النسخ ولو صح لنا حديث عُطيف الذي أخرجه البخاري.
(٥) في النسخ الأخرى لم نجد.
(٦) في النسخ الأخرى معاشر.

شديدو المثابرة، والوقوف عند حدودالشارع صلى الله عليه وآله وسلم (ألا ترون إلى أبي الحسن الأشعري فقد حكى البيهقي في سننه الكبرى عن زاهر بن أحمد السرخسي أنه قال لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد دعاني وقال اشهد علي أني لا أكفر أحداً من أهل هذه القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا اختلاف العبارات، فكم بين أبي الحسن وعبدالرحمٰن بن مهدي)[1]:

وحسبكم هذا التفاوت بيننا
وكل إناء بالذي فيه ينضح

هذا وأما ما ذكرتم من وجوب التمسك بالكتاب والسنة فيرد عليكم سؤال الاستفسار، ما الذي تريدون حتى[2] تقعقعوا على المخالف بقولكم (العلم قال الله قال رسوله)، هل تريدون أن العلم مجرد ألفاظ الكتاب والسنة؟ أو هو مع الأخذ بظاهر معناها سواء أتشابهت أو تعارضت أو توافقت، وسواء أطابقت الواقع أو خالفت، أو هو[3] العلم بمعناها على الوجه المطابق لمراد الشارع؟ إن قلتم هو الأول كذبتم فما مثل[4] صاحبه إلا كما قيل في

---

(١) ما بين القوسين ساقط في الأصل.
(٢) في النسخ الأخرى حين.
(٣) في بقية النسخ أو هو مع العلم.
(٤) مثل ساقطة في النسخ الأخرى.

التنزيل ﴿كمثل الحمار يحمل أسفاراً بئس مثل القوم﴾ [1] وإلى حالكم وما أنتم عليه لمح صاحب الشريعة بقوله: (رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه).

وإن قلتم هو الثاني فصاحبه شاك أو ذو جهل مركب، والشاك الجاهل ليس بمستيقن، فليس بعالم لما أقمنا عليه الدليل سابقاً من أن العلم في الشريعة هو اليقين.

وإن كان هو الثالث فهو ما نحن عليه فإنا لا نستعمل من البحث والنظر إلا ما جرى على منهج الشريعة وكان مستنده القطعي من الكتاب والسنة، ولهذا عرَّفنا علمنا الذي هو علم أصول الدين بأنه العلم الباحث عن أحوال المبدأ والمعاد على منهج [2] قانون الإسلام، واحترزنا بهذا القيد عن البحث عنهما على منهج [3] قانون العقل البحت الذي لا يرتبط بالشريعة، فإن ذلك هو الفلسفة المحضة، ونحن نتبرأ [4] من الفيلسوف البحت، ونحكم عليه بالكفر. فأما استدلالكم على المنع من الخوض والبحث بحديث أبي هريرة وأنس، فحديث أبي هريرة قد أخرجه الترمذي في سننه وقال (في إسناده له غرائب يتفرد بها) وما هذا

(١) سورة الجمعة آية ٥.
(٢ و ٣) في نخ ب نهج.
(٤) في نخ ب نبرأ.

الغريب إلا من تلك الغرائب، وحديث أنس أضعف منه، ومثلهما لا يصلح للتشبث في هذه المواطن التي لا يروج فيها غير اليقين، وكيف يصح صدور ذلك النكير من الشارع والزجر عن الخوض في القدر، ولا نعلمه قد قال في مسألة من مسائل الاعتقاد ما قال في القدر، والأحاديث فيه أكثر من سائر[1] مسائل الاعتقاد وأشهر، حتى جعله أحد أركان الإيمان، كما ذلك مصرح به في حديث ابن عمر وغيره.

هذا وأما ما ذكرتم آخراً من أن من خاض ونظر قد آل به النظر والبحث إلى تعطيل الصفات، وتأويل أكثر الآيات فنحن نوضح ونحقق حال هذه الشناعات التي أوردتموها، ونقول القول الجامع فيها هو أن حالكم حال العامة، في أن أفهامكم تقصر عن إدراك ما وراء الحس بل تحيله وتنكره، ولم يسعكم ما وسع العامة من السكوت والاعتراف بالجهل بل زعمتم أنكم على علم، فأنكرتم علينا بجهلكم المركب، وبئس الصنيع والأمر الشنيع، ونحن نوضح لكم الحال في الصفات بالعبارة اللائقة بأفهامكم القاصرة ونقول إنا لا ننفي[2] من الصفات شيئاً

---

(١) سائر ساقطة في نخ ب.

(٢) في نخ ب لا ننفي الصفات كما زعمتم من أنَّا معطلين.

كما زعمتم من أنا معطلون، إنما ذلك النبز منكم محض افتراء ونحن منه بُرآء، بل نقول إن الصفات عين الذات، وفرق كبير بين نفي الصفات ونفي زيادتها على الذات لو كنتم تفهمون.

ونحن نورد عليكم سؤال الاستفسار ونقول إذا سمعتم الله تعالى يقول: ﴿**الله لا إله إلا هو الحي القيوم**﴾[1] ووصف[2] نفسه بالحياة هل يجب عندكم الحمل للحياة على حقيقتها؟ حتى يحتاج الواجب في أن يكون حياً إلى قلب تشتعل فيه[3] نار الحرارة الغريزية، وتتولد[4] فيه الروح الحيواني، ويسري منه إلى جميع الذات بوساطة الشريانات، حتى يكون حياً بحياة هي صفة زائدة على الذات قائمة بها كما هو حقيقة الحياة (ومعناها في كل حيوان، أو تقولون هو حي بذاته في الأزل والأبد بلا احتياج إلى قلب)[5] ولا شيء من تلك الأدوات التي تحتاج إليها الحيوانات.

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥٥.
(٢) في نخ ب ويصف.
(٣) في الأصل عنه.
(٤) في نخ ب ويتول.
(٥) ما بين القوسين من نخ ب وفي الأصل «كما هو حقيقة الحياة، أم هو حي بذاته في الأزل، ولا يدل على احتياج إلى...».

إن قلتم بالأول كذبتم وكفرتم وأشركتم (في جعله كواحد من الناس تعالى الله عن ذلك)[1].

أو بالثاني فهو الذي نريد بكون حياته عين ذاته.

أو تقولون لا ندري فما لكم والنكير واللوم لمن درى، ويسعكم السكوت والكف.

وكذا إذا سمعتم الله تعالى يصف نفسه بأنه عليمٌ، هل تقولون لا بد من حمل العلم على الحقيقة لمن[2] يعرفها من المحسوسات؟ حتى يكون علم الواجب تعالى كعلم واحد من البشر، لا يعلم ما لم يحدث عنده صورة من المعلوم يصير بها عالماً، وقبل حدوث تلك الصورة لا علم له، حتى يكون علمه صفة زائدة عليه، لولاها لم يكن عالماً.

أو تقولون إن الله تعالى محيط بكل شيء علماً في الأزل والأبد، قبل وجود المعلوم وبعده من دون احتياج إلى صورة من المعلوم تحدث عنده، إن قلتم بالأول كفرتم وأشركتم في جعله كواحد من الناس، تعالى الله عن ذلك، أو بالثاني فهو الذي نعني بكون علمه عين ذاته، أو قلتم لا ندري فلا دريتم ولا تليتم.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من نخ ب.

(٢) في نخ ب التي نعرفها من المحسوسات.

وسنضرب لكم مثلاً لبُعد أفهامكم عن درك الحقائق الغير محسوسة[1] بشيء محسوس، فنقول ماذا تقولون في البياض الذي هو العَرَض، هل هو أبيض بذاته، أو يحتاج في أن يصير أبيض إلى لون أبيض آخر يحل فيه، إن قلتم بالثاني نقلنا الكلام إلى البياض الثاني، الذي حل فيه، وقلنا هل هو أبيض بذاته، أو يحتاج إلى لون أبيض آخر يحل فيه، فإما أن تلتزموا التسلسل المحال وهو مكابرة، أو تعترفوا بأن البياض أبيض بذاته، وهو المطلوب، ولا كذلك الجسم فإنه يحتاج إلى كونه أبيض إلى أن يحله البياض الذي هو العرض، فلهذا[2] لم يصح على البياض أن يكون سواداً، وصح على الجسم أن يكون أسود وأبيض، وإذا وضح عندكم من هذا الفرق بين المتصف بالصفة لذاته، وبين المتصف بالصفة لغيره فعلى هذا القياس والمثال صفة[3] الواجب تعالى الذاتية، فمعنى قولنا إنه موجود، وحي، وعالم، وكل منها عين ذاته، أنه لا يحتاج ويفتقر في اتصافه بواحد منها إلى غيره بل ذلك له من ذاته، ولو احتاج وافتقر لم يكن واجباً، ولا كذلك الممكنات والمحدثات الموجودة عنه تعالى، فإنها لا يكون

---

(١) في نخ ب الغير المحسوسة.
(٢) في نخ ب ولهذا.
(٣) في نخ ب صفات.

لهـا وجود أو حيـاة أو علم إلا بـإيجـاد الله لهـا[1] فيها ولو استغنت بـذاتها في ذلـك لكانت واجبـة الـوجـود فلم تكن ممكنة، فقد وضح من هذا ما يغني[2] بكون الصفـات عين الـذات ولاح منه أن نبـز التعطيـل كذب افـتـريتموه، وعلى هذا جرى منهجنا في تأويـل الصفات، فـإنا لا نُكَـذب بها ولا نردها بل لمَّا قادنا العقل والنقل إلى أن الواجب تعالى ليس كمثله شيء في ذاتـه ولا صفتـه، صـــرنـا متى قـــرع أسماعنا صفة وصف بها نفسه أو وصفه بهـا نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فسرناها بما يليق بجناب الواجب[3] تعـالى عن مشاكلة المحدثات ومماثلة الممكنات، وأنتم تأبون إلا أن تجعلوه فيها، كواحد منكم، وهذا معنى قولكم نجريهـا على حقائقها، فإجراؤها[4] على حقائقهـا وظاهـرها ليس لـه معنى سـوى أن الله تعـالى في تلك الصفـات كمـا نحن، تعالى الله عما يقـول الظالمـون علواً كبيراً، وهـل هذا إلا نقض للتـوحيـد والتنـزيـه بـل عين الشـرك البحت، وأمـا المعذرة التي تتخلصون بها وتقولـون نؤمن بها بـلا تكييف ولا تمثيل ولا تأويل ولا تعطيل، فقول مـرذول ولا يصدر[5]

---

(١) في نخ ب له فيها.
(٢) في نخ ب ما نعني.
(٣) في نخ ب الواحد.
(٤) في نخ ب فإن إجراءها.
(٥) الواو ساقطة في نخ ب.

إلا عن جهول غير عقول، فليس لهذا القول[1] معنى يحصل حتى يكون[2] مندوحة، وإنما هو من جملة الألفاظ التي لا معنى لها بل إن فُهِم لها معنى فهو المحال المحض.

بيان ذلك أن قولكم الله[3] في السماء مستو على عرشه، أما أن تقولوا مدلول «في» التي هي الظرفية[4] وعلى هذا[5] هو العلو على حقيقته الثابت مثلها للأجسام (أو تقولوا لا نريد ذلك، فإن كان الأول فهو عين الكيف المماثل لكيفية الأجسام)[6] فكيف قلتم بلا تكييف ولا تمثيل، وهل هذا إلا مذهب المجسمين، أو تناقض في القول، وإثبات للكيف والمثل، ونفي لهما وهو محال غير معقول، أو تقولوا لا نريد ذلك بل نقول فوق وعلى، ولا ندري معناهما، فقد اعترفتم بأن الظرفية والعلو ليس على الحقيقة، غايته أنكم جهلتم المراد ولا يضركم ذلك لو وقفتم في مركز الجهل، بل عدتم على من عرف المراد بالنكير والتشنيع، وأما ما ترجفون به من أن ذلك رد

---

(١) في نخ ب اللفظ.
(٢) في نخ ب محصل حتى يصح.
(٣) في نخ ب إن الله.
(٤) في نخ ب الذي هو الظرفية.
(٥) في نخ ب وعلى الذي هو العلو.
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

لنصوص الكتاب والسنة المتكاثرة فنحن نوضح لكم حقيقة الحال بالطريق النقلي إن كنتم تعقلون، ونقول أليس الله تعالى يقول: ﴿**وسع كرسيه السموات والأرض**﴾[1] ومن البين أن السماء هي جهة الفوق والعلو، والأرض هي جهة السفل والتحت، فإذا أحاط الكرسي بجميع الجهات لم يمكن أن يقال فيه إنه فوق أو تحت لإحاطته بهما واشتماله عليهما، ولا يمكن[2] أن يكون للكرسي مكان ولا أن يتبدل عنده زمان لإحاطته بجميع الأمكنة واشتماله على الأفلاك السيارة العادة للأزمنة[3]، وإن كان[4] هذا حال الكرسي الذي هو جسم، لا نسبه له إلى الواحد[5] تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً، فكيف يصح أن يقال في الواجب تعالى إنه يحويه مكان، أو يتبدل عنده زمان، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً، فافهموا إن كنتم تفهمون، وما تلك النصوص التي أفادت العلو والظرفية سوى أمثال ضربت لعامة الناس الذين لا يعلمون هذا.

وأما قولكم إن القول بخلق القرآن وأمثال ذلك بدعة[6]

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥٥.
(٢) في نخ ب ولا يمكن أيضاً.
(٣) في الأصل الأفلاك السيارة اللازمة.
(٤) في نخ ب وإذا كان.
(٥) في باقي النسخ الواجب.
(٦) في نخ ب بدعة وكفر.

ويحل بذلك دم قائله، فنحن نورد عليكم سؤال الاستفسار أيضاً فنقول[1] إذا سمعتم أن القرآن كلام الله ماذا تعتقدون؟ هل تعتقدون أن الكلام صدر منه على نحو ما يصدر من البشر حتى يحتاج إلى رئة ينفخ بها في الحنجرة ويقطعها الحنك والشفة واللسان حرفاً حرفاً، حتى لو لم يكن له لسان وشفتان وحنجرة وغلصمتان لم يكن متكلماً، أو تقولون ليس كذلك.

إن قلتم بالأول كفرتم وأشركتم وكنتم الأحق بحل الدم، أو بالثاني اعترفتم بأن الكلام ليس على حقيقته، إذ ليس حقيقة الكلام لغةً سوى الهواء المتموج في الفم المتقطع أحرفاً، وإذا اعترفتم بالمجاز ونفيتم الجارحة عن الواجب تعالى فإما أن تقولوا صفة الكلام هي عين الذات كما قلنا في الوجود والحياة والعلم، وهذا محال، وإلا كان القرآن هو الواجب[2]، أو تقولون صدر عنه ولا ندري كيف ذلك الصدور، وحينئذ[3] فعليكم الوقوف عند هذا ودعوا ما بعد، وإذا كان الكلام النفسي الذي أثبته الأشعري غير معقول لم يبق إلا أنه صدر عن الواجب تعالى وليس قائماً به لاستحالة أن يكون الواجب محلاً

---

(١) في نخ ب ونقول.
(٢) في نخ ب زيادة «أي الباري عز وجل».
(٣) وحينئذ ساقطة في الأصل.

لـلأعراض، بـاتفاق المتكلمين، وكـل صادر عن الـواجب وليس قـائمـاً بـه فهـو مخلوق، ولا معنى للمخلوق سـوى هذا، فوضح[1] من هذا أن القـول بخلق القرآن هـو الحق الـذي لا محيص عنـه، وبـأن الكفـر[2] الشنيـع ليس إلا القول بأن كلام الواجب ككلام البشر، تعالى الله عن ذلك وتقدس، ولكنكم أهل السنـة لما كنتم لا تعقلون، صـرتم تكفـرون ولا تعلمون، ولم يكفكم الاقتصـار على خسـة[3] الجهـل وعاره، ولـزوم السكوت، بـل أطلقتم الألسنـة في جناب أهل العلم ورميتموهم من الجهل والابتـداع بما هم بـرآء منه، وأنتم أحق بـه مصداق مـا قيـل «رمتني بـدائهـا وانسلت» وعلى هـذا كلما أنكـرتموه على المتكلمين ليس إلا لبعـد أفهامكم عن درك حقيقتـه، وتحسبـون أنكم على شيء وأنتم كاذبون.

ولنقتصـر على هـذا القـدر ففيـه كفـايـة لمن أنصف، والكثير لا يفيد من تعصب وتعسف.

ونعود بعد إلى مخاطبة السائل ونقول: قد لاح من قولك فهل هذا جواب الجهميين والمريسيين وأضلال المتكلمين، أم اختيـار علماء السنيين، ميلُك مـع أهل الـظاهر، ولـولا

---

(١) في نخ ب ووضح.
(٢) في باقي النسخ وما الكفر.
(٣) في نخ ب مسبة، وفي نخ ج سبة.

استدراكك بعد ذلك بأنك غبي لم تستحق الجواب، فإن المتعصب لا يليق معه الخطاب، لميله مع هواه ومثله لا يستبين صواب الشيء عن[1] خطأه، وسأقول لك إن كنت مِنْ مَنْ يعرف الحق بالرجال، فأنت إمَّعة ولا يليق[2] بمثلك السلوك في هذه المسالك، فإن[3] أردت النجاة فالزم السكوت والإيمان المجمل واقتف في ذلك أثر الفريق الأول، ولا تقل بلا تكييف[4] ولا تمثيل، ولا تخض في تأويل ولا تعطيل، وإن كنت مِنْ مَنْ يعرف الرجال بالحق، وعرفت من نفسك الأهلية لسلوك تلك المسالك الوعرة التي ضل فيها كل خريت[5] ماهر فاسلك، فإذا وصلت وساعدك التوفيق على قطع تلك الطريق والبلوغ إلى غاية التحقيق، وعرفت الحق من الباطل، فإذا عرفت فالزم ولا تبال أكان الحق مع الجهميين أو المَرِيسيين، أو مع السنيين، فالحق أحق بالاتباع، وأن نبزت صاحبَه الألسن ورمته بشين الابتداع واسمع ما قاله إمام العارفين

---

(١) في نخ ب من.
(٢) في الأصل لا يليق بسقوط الواو.
(٣) في نخ ب وإن.
(٤) في نخ ب بلا كيف.
(٥) الخريت: الدليل الحاذق الماهر الذي يهتدي بأخرات المفاوز وهي طرقها الخفية ومضايقها (القاموس المحيط).

بالله الشيخ عمر بن الفارض[1] رحمه الله تعالى:

ونهج سبيلي واضح لمن اهتدى
ولكنها الأهواء عمت فأعمت

فلن تجد مضلاً لك في تلك المسالك مثل اتباع أهواء الرجال وأقوالهم والتعصب لمذاهب المشايخ والآباء وأسلافهم.

نسأل[2] الله التوفيق والهداية إلى أوضح[3] طريق والسلامة من الآثام والفوز بحسن الختام وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله تسليماً كثيراً طيباً آمين آمين[4].

---

(١) عمر بن الفارض أبي الحسن علي بن المرشد بن علي وقيل عمر بن الفارض بن أبي الحسن بن علي. شرف الدين الحموي الأصل، ولد ونشأ وتوفي في مصر كان مولده في ذي القعدة سنة ٥٧٦هـ ووفاته في جمادى الأولى سنة ٦٣٢هـ. ودفن في المقطم تحت العارض قال مترجمه «العارف المحب... عاين مقامه في منازل العارفين فاستبشر» والفارض لقب أبيه وهو الذي يكتب الفروض. (طبقات الأولياء لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد المصري ص ٤٦٤).

(٢) في الأصل فنسأل بزيادة الفاء.

(٣) في نخ ب واضح الطريق.

(٤) في نخ ب وصلى الله على سيد الأنام، وعلى آله الكرام، وسلم تسليماً كثيراً طيباً مباركاً فيه على كل حال. آمين اللهم آمين.

بسم الله

ص ٢٩ وجهة نظر اهل السنة العقائدية .
ص ٤٤ حكم نقل السنة عنهم في القضايا الكلامية وحل ذلك
ص ٤٣ وجهة نظر المتكلمين .
ص ٤٤ حكم الاخذ على ان الشيعة يقولون بالتواتر وانهم يعتقدون بالرواية
وهذا لا يمنع من ان السنة لديهم تواتر ايضا

## الكتاب من سطور

هذا الكتاب عالج الخلل بين اصحاب العقل السليم والذين سماهم أعراضية - بسطحية - والتقليدي (وهو استثناء للعقل) لغير تميزهم ... وبالرغم انه لا يمس قضية الاسماء والصفات كثيرا استطاع انه يناقش هذه القضية من منظور وجذورها عند المفاهيم الاساسية التي تكون نظرة الناس الى حول مثل هذه القضية وغيرها من القضايا .

واستطاع ايضا ان يفند مثل الرؤية السطحية للدين والقائمة على رؤوس آلات ما يقال على انها قواعد ظاهرها الحق وكذلك وعند اذن هزة نقاش اهو حركة نقد تتحول الى كهنوت فاتحة للعقل .

والكتاب يعيد رؤية شمولية في تشخيص امراض المسلمين وسبب العدول عن ارجاع الامراض المعضلة الى اسبابها الاولية لذا بعد فصلا ساندر الناس عن كشف تلك الحقائق والعقول التي كانت تزيل الجهل والاساءة بسبب الكهان ورجال الدين وغيرهم عن فهمهم .

ويزيل كذلك الابهام عن أعماله خاصة وكانت لديه جملة من كتبه كما لهذا العصر وتقدم كل الاطروحات من كل الجوانب لقد كان مطمح الى وضع رؤية شمولية تهتم بالطرح بشكل كلي وكان لابد من استعمال راحة الطحين .

فكانت الرؤية لهذه الاطار الى سلامة بالرغم (أن الجزم بالرؤية والكتاب الخ ليست طريق الخروج نهتدي بنور يسير لنا الرجاء انقاذ الابد .